مركز حرمون
للدراسات المعاصرة
HARMOON
Araştırmalar Merkezi
For Contemporary Studies

الحالة الأمنيّة في سورية

ترجمة: أحمد عيشة

ترجمات

مركـــز حرمـون
للدراســات المعاصــرة

هو مؤسّسة بحثية مستقلة، لا تستهدف الربح، تُعنى بإنتاج الدراسات والبحوث السياسية والمجتمعية والفكرية المتعلقة بالشأن السوري خاصة، والصراع الدائر في سورية وسيناريوهات تطوره، وتهتم بتعزيز أداء المجتمع المدني، ونشر الوعي الديمقراطي. كما تهتم أيضًا بالقضايا العربية، والصراعات المتعلقة بها، وبالعلاقات العربية الإقليمية والدولية .

يُنفذ المركز مشاريع ونشاطات، ويُطلق مبادرات من أجل بناء مستقبل سورية، على أسس وقيم الديمقراطية والحرية والمساواة وحقوق الإنسان وقيم المواطنة المتساوية، ويسعى لأن يكون ميدانًا للحوار البنّاء، وساحة لتلاقي الأفكا ر

قسم الدراسات:

يُقدِّم هذا القسم الدراسات العلمية والموضوعية التي تناقش القضايا السورية الأساسية، وتعالج المشكلات الرئيسة، وتقترح الحلول والبدائل المناسبة، وهو مسؤول عن إنتاج المواد البحثيّة العلمية الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والثقافية والتربوية، التي تستند إلى جهدٍ بحثيّ أصيل ورصين يتوافق مع أصول العمل البحثيّ العلمي.

يحرص قسم الدراسات على تقديم قراءات للواقع الراهن، ويضع على جدول أعماله إنتاج دراسات من الفئات البحثية كافة، بهدف إعادة بناء المنظومة الفكرية والسياسية والقانونية والثقافية والتربوية في سورية المستقبل، ويستكشف التأثيرات المتبادلة بين السياسة والاقتصاد والقانون والمجتمع والفكر، ويبحث في تأثيرات الحرب السورية وسبل تجاوزها في المستقبل في نظام ديمقراطي تعددي تداولي.

الحالة الأمنيّة في سورية

اسم المادة الأصلي	Syria Security Situation
الكاتب	مكتب دعم اللجوء الأوروبي، European Asylum Support Office
مكان النشروتاريخه	موقع المكتب، تموز/ يوليو 2021
رابط المادة	https://2u.pw/wBnSn
عدد الكلمات	12617
ترجمة	وحدة الترجمة/ أحمد عيشة

المحتويات

مقدمة 3

التطورات السياسية 6

المشاركة الدولية 8

الجهات الفاعلة المسلحة 11

1. الجيش العربي السوري والجماعات المسلحة التابعة له 11
2. الجيش الوطني السوري 12
3. قوات سوريا الديمقراطية 13
4. هيئة تحرير الشام 15
5. الجماعات المسلحة الأخرى المناهضة للحكومة في محيط إدلب 15
6. الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) 16

الاتجاهات الأمنية الحديثة 21

1. المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة السورية 21
2. المناطق الخاضعة لسيطرة الجماعات المسلحة المدعومة من تركيا 23
3. المناطق التي يسيطر عليها الأكراد في شمال شرق سورية 25
4. مناطق شمال غرب سورية الخاضعة لسيطرة الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة السورية 26
5. التنف 27

تأثير العنف على السكان المدنيين 29

1. التكتيكات والأسلحة المستخدمة 29
2. الحوادث الأمنية 32
3. القتلى المدنيون 38
4. الوضع الإنساني 40
5. النزوح والعودة 41

مقدمة

يستند التقرير الذي تمّت صياغته، في 28 أيار/ مايو 2021، وأصدره مكتب دعم اللجوء في أوروبا مع دوائر رسمية أوربية أخرى، إلى مصادر معلومات مختارة بعناية، عربية وأجنبية، ورقية وإلكترونية، مدققة ومحللة بعناية فائقة.

يتفحص التقرير الوضع الأمني وطبيعة الصراعات المسلحة التي تحدث، وطبيعة العنف ووجود الجهات المسلحة في مناطق مختلفة، وتأثيرها على المدنيين. على سبيل المثال، من حيث الإصابات/ القتلى والنزوح المرتبط بالصراع. ويغطي التقرير عام 2020، والأشهر الثلاثة الأولى من عام 2021، مع بعض المعلومات الإضافية المحدودة حتى نهاية أيار/ مايو تقريبًا.

ينقسم التقرير إلى جزئين، يركز الجزء الأول على تقديم لمحة عامة عن الصراعات المسلحة في سورية، والتطورات السياسية الحالية، ومعلومات عن الأطراف الرئيسة في الصراع، ويمضي في وصف الاتجاهات الأمنية في أجزاء مختلفة من سورية، خلال عام 2020 والأشهر الثلاثة الأولى من عام 2021، مع التركيز على طبيعة العنف وتأثيره على المدنيين، وهو موضوع تقريرنا هذا. ويقدّم الجزء الثاني وصفًا للوضع الأمني لكل محافظة، حيث يتضمن كل فصل من الفصول الوضع في المحافظات بالترتيب، ووصفًا موجزًا لها، وخلفية ديناميكيات الصراع والجهات المسلحة الموجودة في المحافظة، والاتجاهات الأمنية الأخيرة، ومن ضمن ذلك معلومات عن القتلى المدنيين، والحوادث والاتجاهات الأمنية، والمواجهات المسلحة (وما إلى ذلك)، والنزوح والعودة، وتأثر البنية التحتية المدنية.

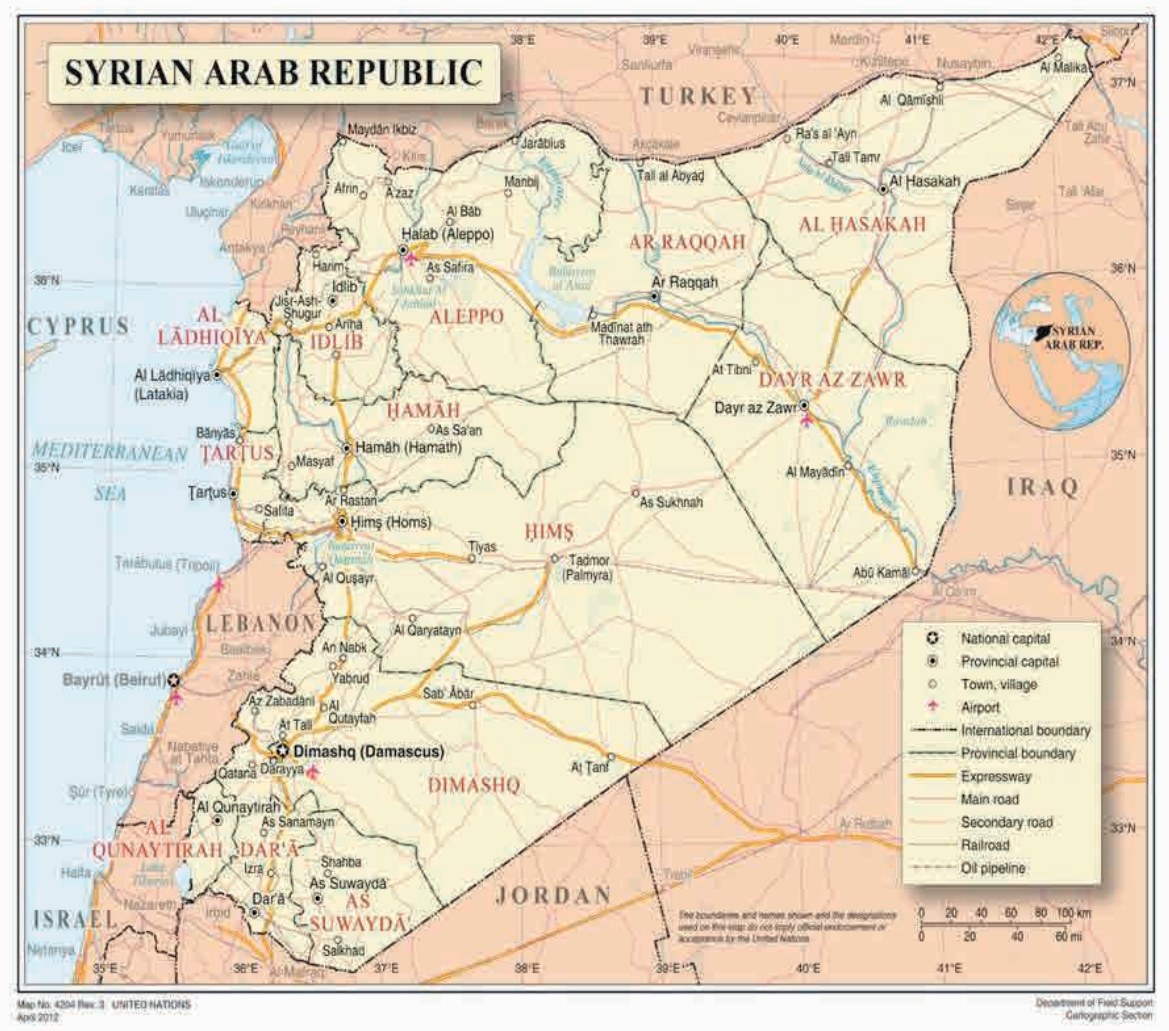

ج. ع. س، الأمم المتحدة

يبدأ التقرير بتقديم لمحة عن الصراعات الدائرة في سورية وعليها:

- التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة ضد الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، وكذلك ضد الحكومة السورية، بسبب تدخله العسكري من دون موافقتها.
- الحكومة السورية في صراع مسلّح دولي مع تركيا التي نفذت عمليات عسكرية ضد الحكومة السورية، وضد داعش والجماعات المسلحة الكردية في سورية. وتسيطر على أجزاء من شمال سورية، بمساعدة الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة السورية.
- الحكومة السورية متورطة في صراع مسلّح دولي مع إسرائيل أيضًا التي تقوم بضربات جوية على أهداف إيرانية في سورية من دون موافقة حكومتها.
- تشارك سورية في صراع مسلح غير دولي، مع كثير من الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة السورية، وأبرزها هيئة تحرير الشام، والجيش الوطني السوري، وداعش.

وبحسب تقييم لجنة التحقيق الدولية المستقلة بخصوص سورية (CoI)، ابتداءً من شباط/ فبراير 2012، فإن "حدة الصراع ومدته، بالإضافة إلى زيادة القدرات التنظيمية للجماعات المسلحة المناهضة للحكومة، قد بلغت العتبة القانونية لصراع مسلح غير دولي. ووفق هذا التقييم، طبّقت اللجنة القانون الإنساني الدولي في تقييمها لأعمال الطرفين أثناء الأعمال العدائية».

التطورات السياسية

يدعو قرار مجلس الأمن رقم 2254، الذي تم تبنيه في كانون الأول/ ديسمبر 2015، إلى إنشاء لجنة دستورية تضع مسودة دستور جديد، وتنظم انتخابات تحت إشراف الأمم المتحدة.

لم تنجح محادثات جنيف للسلام التي قادتها الأمم المتحدة (في عامي 2016 - 2017)، حيث فشل ممثلو الحكومة السورية والمعارضة في إيجاد أرضية مشتركة. ونتيجة لتطورات متوازية، أقامت روسيا وتركيا وإيران -خارج رعاية الأمم المتحدة- محادثات سلام، في كانون الثاني/ يناير 2017، فيما أصبح يعرف باسم عملية آستانا، حيث أدت المفاوضات إلى إنشاء ما يسمى بـ«مناطق خفض التصعيد» الأربع، التي نصت على وقف الأعمال العدائية في مناطق معينة بين الحكومة السورية والجماعات المسلحة المناهضة للحكومة، وشروط تحسين وصول المساعدات الإنسانية، مع قيام روسيا وتركيا وإيران بدور الضامن. ابتداءً من بداية عام 2018، استعادت قوات الحكومة السورية ثلاث مناطق من أصل أربع مناطق، وهي مناطق خفض تصعيد. وبقيت محافظة إدلب وأجزاء من اللاذقية، ومن محافظتي حلب وحماة، آخر منطقة خفض تصعيد، حيث تتعرض لهجوم عسكري من الحكومة السورية، آخره كان في عام 2019 وأوائل عام 2020.

في 16 أيلول/ سبتمبر 2019، أعلنت تركيا وروسيا وإيران أن تم التوصل إلى اتفاق بشأن تشكيل اللجنة الدستورية. تتألف اللجنة من 150 مندوبًا، موزعين بمعدل (50) عضوًا على الأطراف الثلاثة بالتساوي لكل من الحكومة السورية والمعارضة السورية، والقائمة الثالثة من مواطنين سوريين اختارتهم الأمم المتحدة يمثلون "الخبراء السوريين والمجتمع المدني والمستقلين وزعماء العشائر والنساء». وشُكّلت مجموعة صياغة الدستور المكونة من 45 عضوًا، 15 من كل مجموعة، في تشرين الأول/ أكتوبر 2019، بعد الاجتماع الأول للجنة. وفشلت الدورات اللاحقة للجنة الدستورية التي عقدت، في تشرين الثاني/ نوفمبر 2019، وكانون الأول/ ديسمبر 2020، وكانون الثاني/ يناير 2021، في إحراز أي تقدم.

في تموز/ يوليو 2020، أُجريت انتخابات برلمانية في مناطق سيطرة الحكومة السورية. استبعد التصويت السوريين الذين يعيشون خارج المناطق التي تسيطر عليها الحكومة السورية في شمال غرب، وشمال شرق سورية. وفاز فيها حزب البعث وحلفاؤه الذين انضموا إلى تحالف "الوحدة الوطنية" بنسبة 70 في المئة من المقاعد. وذهبت المقاعد المتبقية إلى الأحزاب الهامشية المرتبطة بحزب البعث والمرشحين المستقلين اسميًا المرتبطين بالرئيس الأسد. وذكر مراقبون أن العملية شابها تزوير انتخابي وتدخل سياسي. ووصف السفير الفرنسي السابق في سورية ميشيل دوكلوس الانتخابات البرلمانية بأنها «مسخرة". حيث كان على «جميع المرشحين أن يحصلوا على الموافقة من أجهزة أمن الدولة، وهذا ما حال دون دخول معارضة سياسية جادة».

أُجريت الانتخابات الرئاسية في 26 مايو/ أيار 2021، وأسفرت عن فوز الأسد بنسبة 95,1 في المئة من الأصوات في ولاية رابعة. قاطعت المناطق الواقعة خارج سيطرة الحكومة السورية الانتخابات. وادعت السلطات السورية أن أكثر من 14 مليون سوري صوتوا في الانتخابات الرئاسية بنسبة إقبال بلغت حوالي 78 في المئة.

أعربت الدول الأوروبية عن نيتها رفض نتائج «أي انتخابات رئاسية لا تستند إلى قرار مجلس الأمن التابع

للأمم المتحدة رقم 2254». ونص قرار البرلمان الأوروبي، الصادر في مارس/ آذار 2021، على أن "الانتخابات الرئاسية السورية المقبلة، في عام 2021، تفتقر إلى أي شكل من المصداقية في نظر المجتمع الدولي في السياق الحالي". وبعد الانتخابات الرئاسية، في أيار/ مايو 2021، صرّح الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي جوزيف بوريل بأنها «لم تستوف أيًا من معايير التصويت الديمقراطي الحقيقي».

المشاركة الدولية

أدى الصراع في سورية إلى مشاركة دول مثل روسيا وإيران وتركيا، والولايات المتحدة، وإسرائيل، وغيرها. فالصراع في سورية يُنظر إليه على أنه يتعلق بالمستقبل الجيوسياسي للشرق الأوسط أكثر من كونه يتعلق بسورية فقط.

تدخلت **روسيا** عسكريًا في الصراع السوري، في أيلول/ سبتمبر 2015، لدعم الحكومة السورية، ويُنسب إليها الفضل في تغيير موجات الحرب لصالح الأسد. وتركزت مشاركتها بشكل أساسي على الحملة الجوية مع مشاركة البحرية. وكذلك قدّمت قوات برية «بشكل أساسي من القوات الخاصة التي ركزت على التدريب، وتقديم المشورة، ومساعدة القوات الشريكة، والقيام بمهام استطلاعية خاصة». وتشير التقديرات، من آذار/ مارس 2020، إلى أن عدد القوات الروسية في سورية يبلغ 5000 عنصر.

منذ عام 2012، زوّدت **إيران** قوات الأسد بمستشاري الحرس الثوري الإسلامي (IRGC)، وشبكة من المقاتلين الأجانب الشيعة من حزب الله اللبناني وميليشيات مختلفة من أفغانستان وباكستان والعراق. ولعبت إيران أيضًا دورًا مهمًا في تأسيس الميليشيات الموالية للحكومة السورية، مثل قوات الدفاع الوطني التي تم تشكيلها تحت إشراف الحرس الثوري الإيراني. حتى آذار/ مارس 2020، تألّف الوجود الإيراني في سورية من حوالي 3000 مستشار عسكري من الحرس الثوري الإيراني تقريبًا، وما بين (30 إلى 50) ألف مقاتل من الأجانب. في عام 2020، وردت تقارير تفيد بوجود نفوذ إيراني في جميع أنحاء سورية، مع تركيز أعلى في محافظات دمشق وحلب، ودير الزور، وحمص والقنيطرة.

تشارك **تركيا** في الصراع السوري منذ عام 2011، حيث تدعم جماعات المعارضة التي تحاول إطاحة نظام الأسد، مثل الفصائل التي يتزعمها الجيش السوري الحر، والجماعات الإسلامية. كان الهدف الرئيس لتركيا في سورية هو منع وحدات حماية الشعب الكردية السورية من «إنشاء منطقة حكم ذاتي على طول الحدود الشمالية السورية مع تركيا» وذكرت دائرة أبحاث الكونغرس الأميركية (US CRS) أن تركيا تحتفظ بقوات عسكرية في شمال سورية كجزء من حملة أوسع تستهدف المقاتلين الأكراد".

ابتداءً من آذار/ مارس 2020، أرسلت تركيا ما بين 3000 إلى 4000 جندي إلى سورية، على الرغم من أن العدد يتغير باستمرار. في عام 2020 وأوائل عام 2021، حافظت على مواقع عسكرية وقوات عسكرية في محافظة إدلب، وفي شمال محافظة حلب وفي المنطقة الواقعة بين تل أبيض ورأس العين. في عام 2020، انخرطت تركيا في مواجهات عسكرية مع قوات الحكومة السورية في شمال شرق سورية، وشمال غرب سورية، وكذلك مع القوات الكردية.

في عام 2014، تم تشكيل **التحالف الدولي ضدّ داعش بقيادة الولايات المتحدة**، الذي يتألف حاليًا من 83 دولة، لمحاربة داعش في العراق وسورية، ونفّذ، منذ أيلول/ سبتمبر 2014، عمليات عسكرية ضد داعش وأهداف أخرى في سورية. تحت قيادة دونالد ترامب، الرئيس السابق، خفّضت الولايات المتحدة من مشاركتها في الصراع السوري، وابتداءً من شباط/ فبراير 2021، لم يبق سوى 900 جندي أميركي في سورية منتشرين في شمال شرق سورية وحول حامية التنف (محافظة حمص). استمرت العمليات الأميركية ضد داعش في سورية في عام 2020، وخلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2021. أُبلغ أيضًا عن غارات جوية

أميركية على الميليشيات والأهداف التابعة لإيران في سورية.

منذ بدء الصراع في عام 2011، نفّذت **إسرائيل** غارات جوية ضد أهداف حزب الله اللبناني والأهداف الإيرانية بشكل رئيس في سورية، التي تعدّها تشكّل تهديدًا أمنيًا لحدودها. واستمرت هذه الضربات الجوية في عام 2020، وزعم الجيش الإسرائيلي أنه ضرب 50 هدفًا في سورية تابعًا للحكومة السورية ولحزب الله اللبناني وإيران في عام 2021.

وفقًا لما كتبه مجلس العلاقات الخارجية، في آذار/ مارس 2021، فإن «التدخل العسكري الخارجي -من ضمن ذلك توفير الأسلحة والمعدات العسكرية والتدريب والضربات الجوية والقوات- لدعم الوكلاء في سورية يهدد بإطالة أمد الصراع».

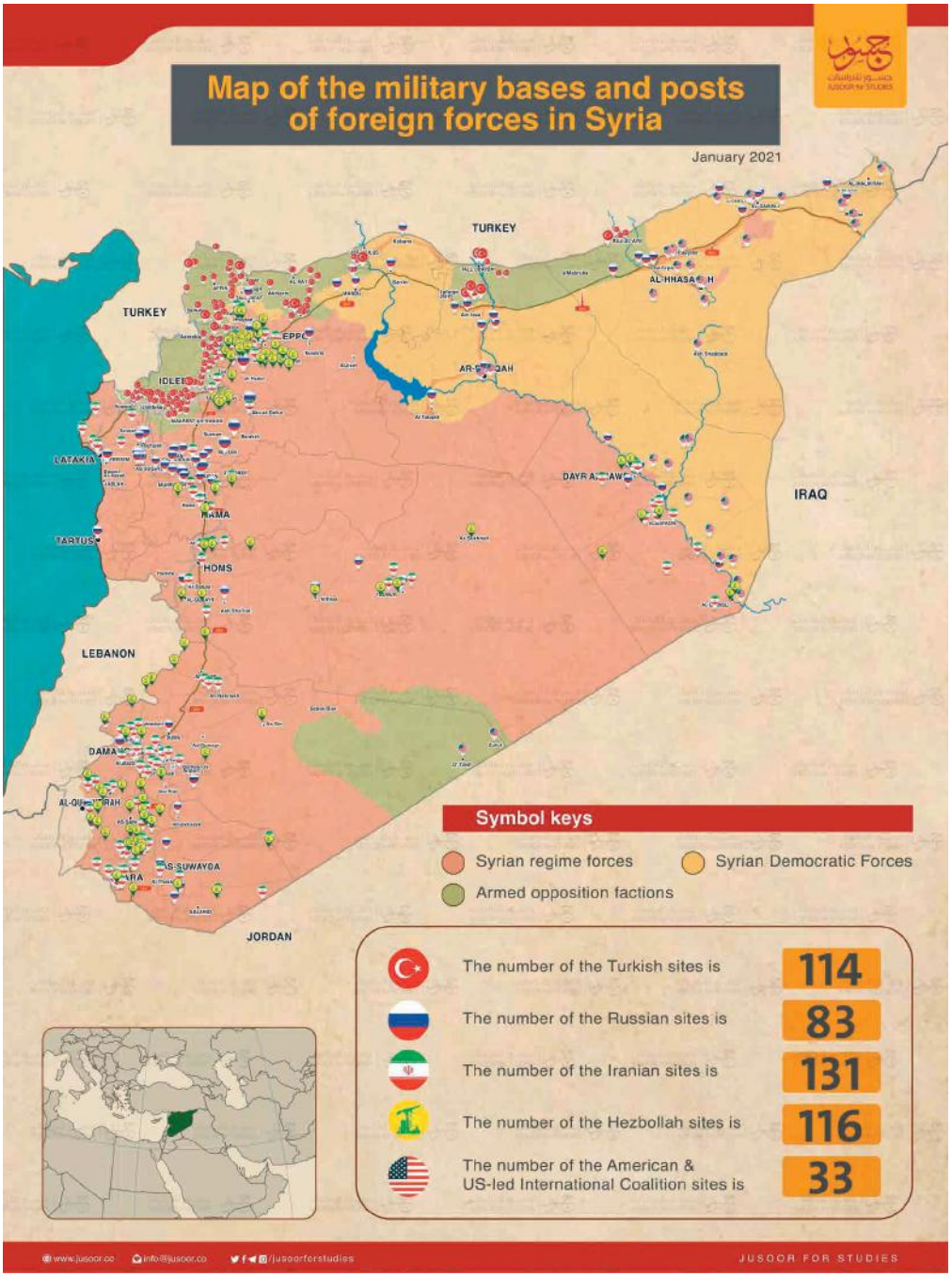

عدد المواقع التركية 114

عدد المواقع الروسية 83

عدد المواقع الإيرانية 131

عدد مواقع حزب الله 116

عدد المواقع التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة 33

الجهات الفاعلة المسلحة

1. الجيش العربي السوري والجماعات المسلحة التابعة له

تتألف القوات المسلحة السورية من الجيش العربي السوري والقوات البحرية والجوية والاستخبارات وميليشيا قوات الدفاع الوطني.

ابتداءً من عام 2020، قُدّر عدد القوات المسلحة السورية بنحو 169 ألف فرد عسكري، منهم 130 ألفًا يخدمون في الجيش العربي السوري. وبحسب تقدير الاستخبارات الأميركية، في تقرير يغطّي الفترة بين تموز/ يوليو وأيلول/ سبتمبر 2020، فالجيش العربي السوري كان ينشر بين (4,000 إلى 10,000) جندي في شمال شرق سورية بين مدينتي منبج (محافظة حلب) وتل تمر (محافظة الحسكة).

يتكون الجيش العربي السوري من خمسة فيالق رئيسة (الفيلق الأول والثاني والثالث والرابع والخامس)، يتكون كل منها من فرق، ويقودها ضباط برتبة ألوية. تم إنشاء الفيلقين الرابع والخامس بمبادرة روسية بعد أيلول/ سبتمبر 2015. كان الفيلقان يعملان إما تحت قيادة روسية - سورية مشتركة (الفيلق الرابع)، وإما تحت قيادة روسية صريحة (الفيلق الخامس). بصرف النظر عن الفيالق الخمسة الرئيسة، لدى الجيش العربي السوري أيضًا وحدات عدة شبه مستقلة: **الحرس الجمهوري؛ والقوات الخاصة؛ والفرقة المدرعة الرابعة، والتي تقع أيضًا تحت قيادة رئيس الأركان.**

يُقال إن الجيش العربي السوري يعتمد غالبًا على «الوحدات البرايتورية» الرئيسة مثل الحرس الجمهوري والفرقة المدرعة الرابعة والقوات الخاصة للعمليات الهجومية. ويُقال إن هذه الوحدات تتكون أساسًا من العلويين الموالين للحكومة السورية، وقد ورد أنها حصلت على وصول تفضيلي إلى الأسلحة الحديثة. وُصِفت الفرقة الرابعة بأنها مكونة من قوات «النخبة»، على الرغم من أنها في الممارسة العملية «مجموعة من الوحدات التابعة بشكل فضفاض» لقيادة ماهر الأسد، شقيق الرئيس. وفقًا لتقرير هيومن رايتس ووتش الذي وثّق هجوم الحكومة السورية على إدلب، من نيسان/ أبريل 2019 إلى آذار/ مارس 2020، فإن الوحدات الرئيسة المشاركة في الهجوم تشمل الفيلق الرابع والخامس، والفرقة 25 (قوات النمر)، وميليشيا لواء القدس الفلسطينية، وقوات الدفاع الوطني.

سجّلت صفحات (فيسبوك) موالية للحكومة السورية، توثيق الوفيات بين الجيش العربي السوري والقوات المتحالفة بـ (2331) حالة وفاة مرتبطة بالقتال في عام 2020. بالنسبة إلى عام 2020، سُجّل أكثر من 60 في المئة من مجموع وفيات قوات الحكومة السورية على الجبهة الشمالية الغربية (اللاذقية، غرب حلب، إدلب، شمال حماة)، تليها 19 في المئة على الجبهة الوسطى السورية (دير الزور، جنوب الرقة، شرق حمص، جنوب حلب)، و14 في المئة على الجبهة الجنوبية (درعا، السويداء، القنيطرة، دمشق).

2. الجيش الوطني السوري

ينتشر في شمال محافظة حلب ومناطق محافظتي الرقة والحسكة، بعد دمج الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة السورية تحت مظلة الجيش الوطني السوري، وهو مجموعة من جماعات المعارضة المسلحة المدعومة من تركيا.

الفصائل التي يتألف منها الجيش الوطني السوري معادية لوجود الحكومة السورية وقوات سوريا الديمقراطية التي تسيطر على مناطق في المحافظة، وهي تتبع أوامر تركيا بتنفيذ عمليات عسكرية ضد أي منهما. بحسب تقرير للباحث السوري خير الله الحلو، في كانون الثاني/ يناير 2021، لم يقاتل الجيش الوطني السوري ضدّ الحكومة السورية في أي من المناطق الثلاث الخاضعة لسيطرته، إنما انخرط في عمليات عسكرية بقيادة تركيا ضد قوات سوريا الديمقراطية، أو في معارك خارج سورية.

وبحسب ما ورد، في الجيش الوطني السوري ما بين (30 إلى 40) جماعة مسلحة مختلفة في التكوين. ويضم جماعات معارضة مسلحة من شمال سورية، بالإضافة إلى فصائل مهجرة من دمشق، وريف دمشق وحمص وحماة. وتُعد الجبهة الشامية أكبر فصيل في الجيش الوطني السوري، وهي الفصيل الوحيد الذي سبق تشكيله التدخل العسكري التركي في سورية عام 2016. وتفيد التقارير أن الجبهة الشامية تسيطر على إعزاز. تنتشر فرقة الحمزات ولواء المعتصم واللواء (51) في منطقة درع الفرات، بين إعزاز والباب وجرابلس. وورد أن الفصائل التركمانية، فرقة السلطان مراد وفرقة الحمزات، تسيطر على رأس العين، وأن البلدات الرئيسة الواقعة بين تل أبيض ورأس العين تحت سيطرة تجمّع أحرار الشرقية، وأن عفرين تسيطر عليها فرقة السلطان مراد.

في تشرين الأول/ أكتوبر 2019، أُعلن ما يسمى الحكومة السورية المؤقتة الاندماج بين الجيش الوطني السوري والجبهة الوطنية للتحرير -وهو تحالف مدعوم من تركيا لفصائل المعارضة المسلحة الموجودة في محيط إدلب- تحت راية الجيش الوطني السوري. بينما يُعدّ الجيش الوطني السوري اسميًا هيكلًا موحدًا يخضع للإشراف الرسمي لما يسمى بوزارة الدفاع التابعة للحكومة السورية المؤقتة، فإن المجموعات المكونة «تستجيب مباشرة لتركيا وتحافظ على شكلها السابق لما قبل الجيش الوطني». وقدرت مصادر عدة أن الجيش الوطني السوري لا يعمل كهيكل عسكري موحد، حيث يعمل كل فصيل بشكل مستقل عن الآخر.

على الرغم من توحيدها تحت راية الجيش الوطني السوري، فإن المجموعات المكونة له في الواقع غير خاضعة للمساءلة أمام الجهات الفاعلة الأخرى باستثناء تركيا، وتتنافس مع بعضها البعض، وغالبًا لا تحظى بشعبية لدى السكان المحليين.

قدّر الخبير في القضايا السورية، تشارلز ليستر، في مقال له نشر بمعهد الشرق الأوسط، القوة الإجمالية للجيش الوطني السوري بحوالي (35) ألف مقاتل، بينما قدرت وكالة استخبارات الدفاع الأميركية أن عدد عناصر الجماعات المسلحة المدعومة من تركيا يتراوح بين (22 و50) ألف مقاتل.

3. قوات سوريا الديمقراطية

"قوات سوريا الديمقراطية" هي القوة العسكرية الموحدة الرئيسة للإدارة الذاتية لشمال وشرق سورية. تأسست في تشرين الأول/ أكتوبر 2015. وفقًا للباحثين في القضايا السورية، هاريت ألسوب وفلاديمير ويلجنبرغ، استندت قوات سوريا الديمقراطية إلى تحالف تقوده الولايات المتحدة، لمحاربة لتنظيم الدولة الإسلامية بين وحدات حماية الشعب الكردي ومجموعات مسلحة مختلفة، على سبيل المثال الميليشيات العربية والسريانية المحلية، وقد عملت كقوة الدفاع الرسمية للإدارة الذاتية، منذ كانون الأول/ ديسمبر 2016. وفقًا لتحليل صدر في تموز/ يوليو 2020، فإن قوات سوريا الديمقراطية هي "قوة متعددة الأعراق ومتعددة الأديان»، تضم ممثلين من العرب والآشوريين، والأرمن واليزيديين والشركس والتركمان.

تسيطر قوات سوريا الديمقراطية على معظم محافظتي الرقة والحسكة، وعلى جزء من محافظة دير الزور شمال شرق الفرات، وعلى أجزاء من محافظة حلب حول منبج وكوباني، ومحيط تل رفعت.

المكونات الرئيسة لقوات سوريا الديمقراطية هي وحدات حماية الشعب (YPG)، ووحدات حماية المرأة (YPJ)، وقوات سوتورو Sutoro (الآشوريين والسريان المسيحيين)، وائتلاف كتائب الجزيرة (القبائل العربية ومنها قبائل شمر والشرابية والجبور والبكارة، ومقاتلون من رأس العين) وقوات الصناديد (قبيلة عرب شمر)، والمجلس العسكري السرياني وقوات النخبة (التابعة لحركة الغد السوري).

وفقًا لتقرير وزارة الدفاع الأميركية (USDOD)، الصادر في آب/ أغسطس 2019، فإن قوات سوريا الديمقراطية هي «أكبر قوة شريكة» للتحالف الذي تقوده الولايات المتحدة في سورية. بالإضافة إلى قوى الأمن الداخلي والأسايش، هذه المنظمات مسؤولة عن عمليات مكافحة التمرد، وعن السيطرة على الأراضي التي تم الاستيلاء عليها من داعش، وتتألف من مقاتلين مجندين محليًا ويعملون في محافظاتهم المحددة. وكلاهما مقسم إلى ثلاثة عناصر فرعية مخصصة لمهام محددة.

في آب/ أغسطس 2019، ذكرت وزارة الدفاع الأميركية أن القوة المشتركة لـ «القوات الشريكة السورية» للتحالف الذي تقوده الولايات المتحدة مؤلفة من (100) ألف مقاتل. وعلى أبعد تقدير فهي تضم (110) آلاف مقاتل، منهم 30 ألفًا في قوات سوريا الديمقراطية، و45 ألفًا في قوى الأمن الداخلي، و35 ألفًا في الأسايش. وبحسب مصدر من وحدات حماية الشعب، ورد في مقال لـ (رويترز)، نُشر في تشرين الأول/ أكتوبر 2019، أنه كان لدى قوات سوريا الديمقراطية ما يقرب من 40 ألف مقاتل عشية التوغل التركي. في كانون الأول/ ديسمبر 2020، وقدّر فلاديمير ويلجنبرغ أن قوات سوريا الديمقراطية تدفع رواتب أكثر من (100) ألف مقاتل. وفي مقابلة مع مجموعة الأزمات الدولية في تشرين الثاني/ نوفمبر 2020، ادعى مظلوم كوباني عبدي، القائد العام لقوات سوريا الديمقراطية، أن هناك أكثر من (200) ألف سوري يخدمون في أدوار مدنية وعسكرية في الإدارة الذاتية وفي قوات سوريا الديمقراطية.

تم إنشاء وحدات حماية الشعب الكردية (YPG)، في عام 2012، كجناح عسكري لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي (PYD)، فرع سوري لحزب العمال الكردستاني الذي يصنفه الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة على أنه منظمة إرهابية. وتسيطر وحدات حماية الشعب على قوات سوريا الديمقراطية التي ساعدت في تأسيسها في تشرين الأول/ أكتوبر 2015، وتوفّر قوتها القتالية الأساسية، وتضمن قيادتها إلى حدّ بعيد. وفقًا لمجموعة الأزمات الدولية، فإن قوات سوريا الديمقراطية «تقرّ عمومًا أن وحدات حماية الشعب هي القوة القتالية الأساسية التي تحافظ على القيادة والسيطرة». وتدّعي الباحثة آمي أوستن هولمز

أن غالبية الرتب والطواقم في قوات سوريا الديمقراطية تتكون من العرب، على الرغم من الدور المركزي للأكراد في قوات سوريا الديمقراطية. ولدى الإدارة الذاتية مجلس سياسي، مجلس سورية الديمقراطية (مسد)، الذي وصفه الباحثان في الموضوع السوري، رينا نيتجيس وإروين فان فين، بأنه منصة سياسية "يسيطر عليها" حزب الاتحاد الديمقراطي، وهو مسؤول عن إدارة المناطق ذات الأغلبية العربية، في شمال شرق سورية الخاضع لسيطرة قسد (مناطق في دير الزور والرقة والأجزاء الجنوبية من محافظة الحسكة). تعامل ألسوب وويلجنبرغ مع مجلس سوريا الديمقراطي (مسد)، على أنه "الجناح السياسي لقوات سوريا الديمقراطية"، حيث إنه كان مسؤولًا عن "تشكيل المجالس الإدارية، ويحكم في المناطق ذات الأغلبية غير الكردية، ومن ضمنها منبج والرقة التي تم الاستيلاء عليها خلال الحملة ضد داعش".

يرتبط حزب الاتحاد الديمقراطي ووحدات حماية الشعب ارتباطًا وثيقًا بحزب العمال الكردستاني على المستويين التنظيمي والأيديولوجي، مع تكليف أعضاء حزب العمال الكردستاني بـ «مسؤوليات عسكرية ومؤسسية رئيسة» في فروعه السورية و"مناصب رئيسة" في المؤسسات المدنية التابعة للإدارة الذاتية. ورد أن وحدات حماية الشعب والهيئات المحلية والسياسية والأمنية والإدارية التابعة لها تضم أعضاء الأكراد السوريين وغير السوريين من حزب العمال الكردستاني عادوا إلى سورية بعد عام 2011. ويُعرف هؤلاء الأفراد محليًا باسم "الكوادر"، على أساس معلومات من كبار أعضاء قوات سوريا الديمقراطية، تصف مجموعة الأزمات وجود أعضاء حزب العمال الكردستاني في سورية بأنه «مهم» وتشير إلى «دورهم البارز» في الحملة ضدّ تنظيم الدولة الإسلامية.

في تقرير لـ تشاتام هاوس، يصف زكي محشي وآخرون «الكوادر» بأنهم «أفراد أكراد يتمتعون بخبرة فنية وروابط طويلة الأمد مع الدوائر الداخلية لـ [حزب الاتحاد الديمقراطي] أو [حزب العمال الكردستاني]». وطبقًا لمحشي وآخرون، هؤلاء الأفراد «يمتلكون السلطة المطلقة وشبكات المال داخل مؤسسات [الإدارة الذاتية]، ولا يمكن تنفيذ أي شيء من دون موافقتهم»، على الرغم من أنهم يخدمون رسميًا كـ «مستشارين تقنيين». يوصف أعضاء حزب العمال الكردستاني، الناشطون في صفوف قوات سوريا الديمقراطية والإدارة الذاتية، بأنهم «سلطة الظل» داخل هذه المؤسسات، وينظر إليهم كثيرون على أنهم «القوة الحقيقية" في شمال شرق سورية الذي تسيطر عليه قوات سوريا الديمقراطية. ويوصَف هذا الدور القيادي لحزب العمال الكردستاني، المنخرط في صراع مسلح متجدد مع الدولة التركية منذ تموز/ يوليو 2015، بأنه «عقبة جدية» لنهاية العداوات في شمال سورية، كعامل يُضاف إلى "مشاعر الاستياء والإقصاء" بين السكان العرب في شمال شرق سورية الخاضع لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية.

وفقًا لمجموعة الأزمات، صرّح مظلوم كوباني، القائد العام لقوات سوريا الديمقراطية، أن قوات سوريا الديمقراطية "وافقت على سحب كل هؤلاء الكوادر غير السورية تدريجيًا من مواقعهم الحالية، وفي النهاية من سورية". لكن بعض التقارير تؤكد أن "التخلي عن حزب العمال الكردستاني أو إعادة هيكلته سيتطلب إعادة تشكيل كبيرة للجهاز السياسي والأمني في شمال شرق سورية».

4. هيئة تحرير الشام

توصف هيئة تحرير الشام (هتش)، بأنها الفاعل الأهم والأقوى في منطقة إدلب. أشار مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، في تقرير صدر في تشرين الأول/ أكتوبر 2018، إلى أن الهدف الأساسي لهيئة تحرير الشام هو إقامة حكم إسلامي في سورية من خلال إطاحة حكومة الأسد وإخراج الميليشيات الإيرانية. صنّفت الولايات المتحدة، والأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وتركيا، هيئة تحرير الشام منظمة إرهابية تابعة للقاعدة. نأت هيئة تحرير الشام بنفسها علنًا عن القاعدة في عام 2017، مدعية أنها كيان مستقل. في عام 2020، اشتبكت هيئة تحرير الشام مع الفصائل المتحالفة مع القاعدة العاملة في إدلب، ما أضعف موقفها بشكل كبير.

تتكون هيئة تحرير الشام من عدة فصائل مسلحة، من ضمنها جبهة فتح الشام (التي كانت تُعرف سابقًا باسم جبهة النصرة) وأنصار الشام وأجناد الشام وغيرهم. اعتمادًا على المصدر، تقدَّر قوة هيئة تحرير الشام ما بين (7 و10) آلاف مقاتل.

أنشأت هيئة تحرير الشام كثيرًا من الهيئات المدنية في الأراضي الخاضعة لسيطرتها، من ضمن ذلك هيئة حوكمة مسؤولة عن الوظائف المدنية - حكومة الإنقاذ السورية، ونظام المحاكم الذي يطبق الشريعة ونظام السجون الواسع. وتفيد التقارير بأن حكومة الإنقاذ السورية تعاني نقصًا كبيرًا في الموارد، حيث تعتمد على (7,000) موظف مدني لإدارة عدد سكان يناهز (3,2) مليون نسمة. قامت أطراف ثالثة باستكمال بعض الخدمات العامة، مثل المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية في مجال الرعاية الصحية، والمتطوعين في التعليم، والقبائل في إقامة العدل.

تعاونت هيئة تحرير الشام مع فصائل الجبهة الوطنية للتحرير ضمن غرفة عمليات عسكرية مشتركة (الفتح المبين). وقد منعت الفصائل الأخرى العاملة في محيط إدلب من تشكيل عمليات عسكرية بديلة من دون إذنها. وتعاونت أيضًا مع تركيا خلال هجوم الحكومة السورية على إدلب في 2019 وأوائل 2020 وما تلاه. وقبلت الهيئة إلى حدّ بعيد وقف إطلاق النار، في آذار/ مارس 2020، في منطقة إدلب التي توسطت فيها تركيا وروسيا، وكانت نشطة في منع الفصائل المتشددة الأخرى المناهضة للحكومة السورية في المنطقة من انتهاكه.

قدّرت لجنة التحقيق الدولية أن هجوم الحكومة السورية، بين تموز/ يوليو 2019 وكانون الثاني/ يناير 2020، أدى إلى تآكل السيطرة العسكرية والسياسية لهيئة تحرير الشام، كما أن الوجود التركي المتزايد في إدلب والانشقاقات رفيعة المستوى من التنظيم أسهمت في إضعاف موقف هيئة تحرير الشام. وعلى الرغم من تلك الانتكاسات، تمكنت هيئة تحرير الشام من أن تظل الجماعة المسلحة المهيمنة في المنطقة.

5. الجماعات المسلحة الأخرى المناهضة للحكومة في محيط إدلب

الجبهة الوطنية للتحرير هي تحالف من فصائل المعارضة المسلحة الموجودة والناشطة في محيط إدلب مدعوم من تركيا. تشكلت الجبهة الوطنية للتحرير، عام 2018، من الجماعات المسلحة المتمردة في محيط إدلب. وتتألف هذه المجموعة من فصائل معتدلة وإسلامية، من ضمنها فيلق الشام، وأحرار الشام، والجيش الحر في إدلب، وحركة نور الدين الزنكي.

في حين أن الجبهة الوطنية للتحرير اندمجت رسميًا مع الجيش الوطني السوري، في تشرين الأول/ أكتوبر

2019، أفادت التقارير بأنها تواصل العمل على الأرض بشكل مستقل عنه. كما تعاونت الجبهة عسكريًا مع هيئة تحرير الشام ضدّ قوات الحكومة السورية في إدلب كجزء من غرفة عمليات الفتح المبين، المسؤولة عن العمليات العسكرية المشتركة.

تعمل مجموعات المعارضة المسلحة الأصغر حجمًا ذات الغالبية الإسلامية في منطقة إدلب، وتشمل حراس الدين التابع للقاعدة، والحزب الإسلامي التركستاني، وكتيبة خطاب الشيشاني المكونة من مقاتلين شيشانيين، وكتيبة التوحيد والجهاد المكونة من مقاتلين من آسيا الوسطى وأنصار التوحيد، وغيرهم.

اعتمادًا على مصادر عدة، يُقدَّر عدد قوات حراس الدين بحوالي (2,500) مقاتل، أو ما بين (3,500 - 5,000) مقاتل في إدلب. تكبدت الجماعة خسائر كبيرة في قياداتها عام 2020، من ضمنهم زعيمها خالد العاروري الذي قُتل في غارة أميركية بطائرة مسيّرة. يقع المقر الرئيس للحزب الإسلامي التركستاني في حارم، ويُقدَر أنه يضم ما بين (3,000 - 4,500) مقاتل.

أنشأ تنظيم حراس الدين، جنبًا إلى جنب مع مجموعات مسلحة معارضة صغيرة أخرى، غرفة العمليات العسكرية «فاثبتوا»، بشكل منفصل عن تلك التي تسيطر عليها هيئة تحرير الشام. وهذا ما دفع هيئة تحرير الشام إلى إعادة تأكيد سيطرتها على المنطقة.

6. الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)

أُسِست الجماعة الجهادية السنية (الدولة الإسلامية في العراق والشام، والمعروفة أيضًا باسم داعش)، في الأصل في عام 2006 من قبل جناح القاعدة في العراق، وجماعات متمردة سنية عراقية أصغر، لكنها انفصلت فيما بعد عن القاعدة تحت اسم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وهي منظمة إرهابية مصنفة من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي. ونفذت تركيا عمليات برية ضد داعش منذ 2016. بحلول آب/ أغسطس 2017، شنّ التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة أكثر من (11,000) غارة جوية في سورية ضد أهداف لداعش. وقاتلت قوات الحكومة السورية أيضًا داعش، مستعيدة مناطق مثل تدمر، بينما أعلنت روسيا أنها شنت غارات جوية ضد أهداف لداعش. فقدت داعش سيطرتها على الأراضي في سورية في آذار/ مارس 2019، ومنذ ذلك الحين تعمل كشبكة سرية.

تمثّل سورية والعراق "المنطقة الأساسية لداعش"، حيث تعمل داعش فيها كجبهة واحدة. وقدّر جيمس جيفري، المبعوث الخاص السابق للتحالف الدولي لمحاربة داعش، في كانون الأول/ ديسمبر 2020، أن نشاط داعش في سورية متركز على المناطق التي تسيطر عليها الحكومة السورية في صحراء البادية (الصحراء الوسطى السورية) جنوب نهر الفرات وشرق تدمر، حيث تمكنت من «الاحتفاظ ببعض الأراضي بشكل متقطع». وأشار المصدر نفسه أيضًا إلى أن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام يحافظ أيضًا على تمرد منخفض المستوى على طول نهر الفرات في شمال شرق سورية. وأشار مجلس الأمن، في تقرير شباط/ فبراير 2021، إلى أن داعش تستخدم مناطق الصحراء السورية في دير الزور كملاذ آمن وقاعدة لشن هجمات ضد قوات الحكومة السورية وقوات سوريا الديمقراطية. وأفاد مركز التحليلات والبحوث العملياتية (COAR) أن داعش سيطرت في عام 2020 على جيوب عدة في الصحراء السورية، بالقرب من طريق تدمر- دير الزور، حيث شنّت عشرات الهجمات على قوات الحكومة السورية.

وبحسب تحليل أجراه غريغوري ووترز عن نشاط داعش في عام 2020، فقد عزز التنظيم قدراته بشكل

كبير في وسط سورية خلال العام الماضي، ووسع منطقة عملياته من قلب البادية السورية شمالًا إلى وسط محافظة حلب، وغربًا إلى السلمية، وحماة والجنوب الغربي إلى القريتين وحمص. في النصف الأول من عام 2020، ركّز تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام نشاطه التمردي في محافظتي دير الزور وحمص. وفي النصف الثاني من عام 2020، أُبلغ عن زيادة هجمات داعش واستيلائها على القرى في شرق محافظة حماة، «من جنوب عقيربات إلى شمال إثريا» ومحيط قرية رهجان.

وذكر تحليل أجراه معهد دراسات الحرب (ISW)، في آذار/ مارس 2021، أن داعش تسيطر على مساحات صغيرة عدة من الأراضي في المناطق الجبلية في الصحراء الوسطى السورية (البادية)، حيث تشنّ هجمات على قوات الحكومة السورية، كما هو مفصل أدناه (انظر أيضا الخريطة 3):

- شمال شرق رهجان باتجاه إثريا (محافظة حماة).
- منطقتي جبل حيان وجبل أبو رجمين حول تدمر (محافظة حمص).
- شرق الرصافة، ويطل على قاعدة الطبقة الجوية (محافظة الرقة).
- جبل بشري في المنطقة الواقعة بين الرصافة والشولا والسخنة (محافظتا حمص ودير الزور).
- في المنطقة الواقعة بين الشولا والفيدات (محافظة دير الزور).

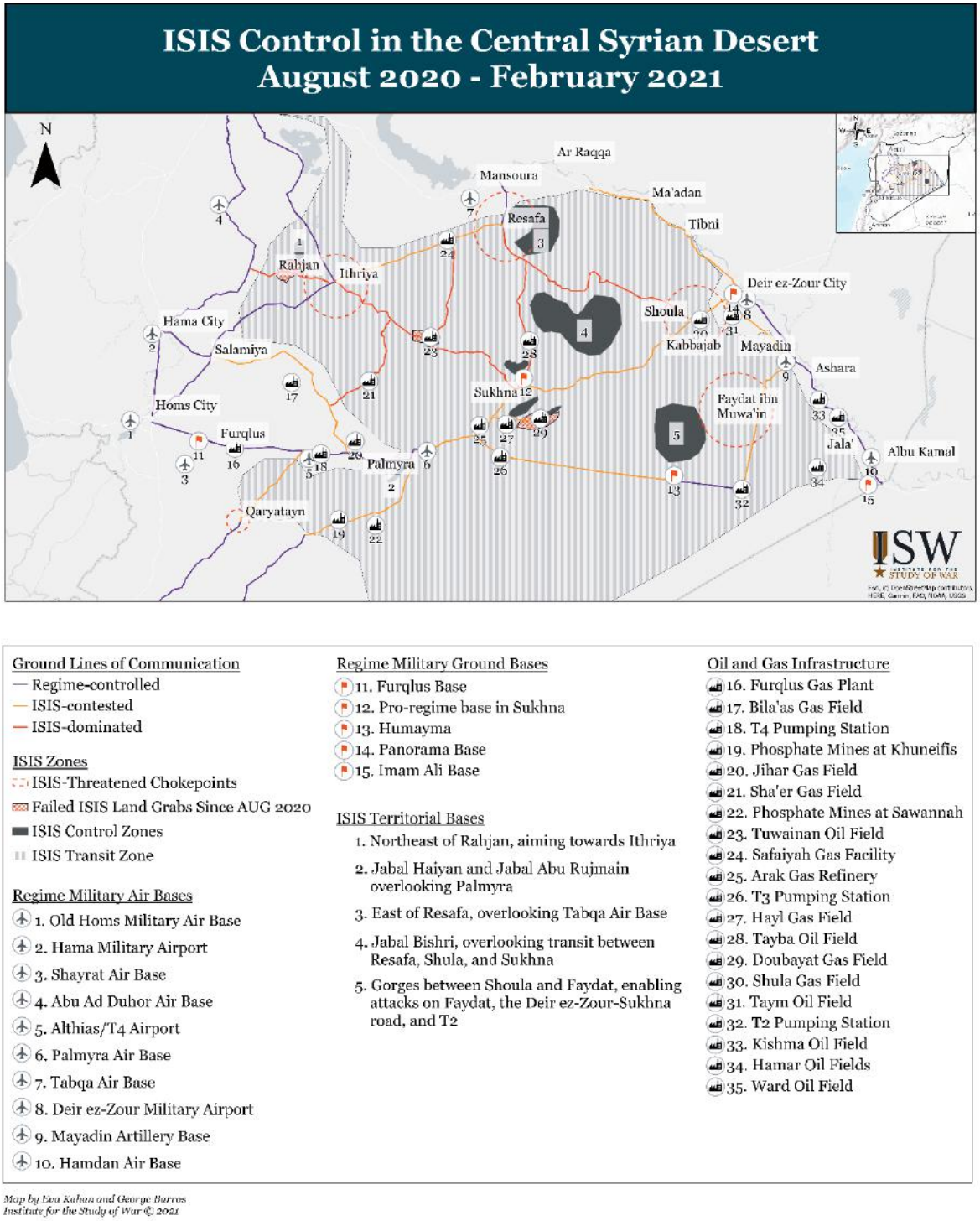

أشارت وكالة استخبارات الدفاع الأميركية (DIA) إلى أن تنظيم داعش عمل أيضًا في مناطق حلب والرقة والحسكة، لكنه كان أقل نشاطًا. أُبلغ عن وجود محدود لداعش في منطقة إدلب، على الرغم من الاعتقالات المنتظمة لمقاتلي داعش من هيئة تحرير الشام.

وفقًا لمصادر أميركية أبلغت وزارة الدفاع الأميركية، فقد سُجِّل 615 هجومًا لتنظيم الدولة الإسلامية في سورية عام 2020. وقع حوالي 50 في المئة منها في محافظة دير الزور، تليها محافظات حمص والرقة وحماة.

كما أُبلغ عن عدد قليل من الهجمات في محافظات الحسكة وحلب، ودرعا، وإدلب، والقنيطرة. وفقًا لتحليل أجراه غريغوري ووترز، نفّذت داعش ما لا يقل عن 286 هجومًا في عام 2020، صُنّف 94 منها على أنها هجمات عالية الدقة. وبناءً على المقابلات التي أجرتها الحكومة السورية، وعلى مصادرها في وسائل التواصل الاجتماعي، قدر المصدر نفسه أن هجمات داعش في عام 2020 أدت إلى مقتل 432 من مقاتلي الحكومة السورية، و41 مدنيًا، فيما أصيب أكثر من 211 من دون تحديد هويتهم، أهم مقاتلون أم مدنيون.

وثّق مركز معلومات روجافا (572) هجومًا لداعش في شمال شرق سورية، عام 2020، أدت إلى مقتل 299 شخصًا، وهو ما يمثل انخفاضًا كبيرًا عن عام 2019 عندما سجل (906) هجومًا لداعش أدت إلى مقتل 415 شخصًا. وُثّقت معظم الهجمات في محافظة دير الزور ومناطق أخرى يسكنها العرب في شمال شرق سورية.

بين كانون الثاني/ يناير وأيلول/ سبتمبر 2020، سُجّل أكبر عدد من هجمات داعش في محافظة دير الزور، وتحديدًا في مدينة دير الزور والمناطق المحيطة بها. كما أُبلغ عن عمليات داعش في شرق محافظة حمص حول البنية التحتية النفطية وبشكل متقطع في محافظتي درعا والسويداء. أُبلغ عن وجود قدرات داعش في محافظات حمص، وحلب، والقنيطرة، ودرعا. ونفذت داعش هجمات معقدة محدودة في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة السورية، على سبيل المثال، احتلت لفترة وجيزة مواقع عدة للحكومة السورية في السخنة، وحولها بمحافظة حمص في نيسان/ أبريل 2020. وسيطرت مؤقتًا على قرى في النصف الثاني من عام 2020 في شرق محافظة حماة.

أفادت بي بي سي أن تنظيم داعش ، في كانون الثاني/ يناير 2021، شن أكثر من 100 هجوم في شمال شرق سورية، ولا سيّما في محافظة دير الزور. استهدفت الهجمات الأشخاص الذين يُعتقد أن لهم صلات بالحكومة السورية أوقوات سوريا الديمقراطية، من ضمن ذلك الاغتيالات والخطف والتفجيرات. واستُهدف الأشخاص الذين يُعدّون أثرياء، بالابتزاز، وطُلب منهم دفع مبالغ كبيرة.

وبحسب ما ورد، تعمل داعش بطريقة لامركزية، وهذا ما يسمح لكل خلية مستقلة باتخاذ القرار المناسب. ونُفذت معظم هجمات داعش بواسطة خلايا صغيرة باستخدام نيران الأسلحة الصغيرة والعبوات بدائية الصنع لشن هجمات على قوات الأمن والمدنيين. وأُفيد بوقوع هجمات أوسع نطاقًا أسفرت عن وقوع مزيد من الإصابات في صفوف قوات الأمن في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة السورية في محافظات حمص، وحماة، والرقة، وحلب. تضمنت هجمات داعش في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة السورية كمائن معقدة واغتيالات، مستهدفة قوات الحكومة السورية، وهجمات على زعماء القبائل في دير الزور، لإرهاب وابتزاز التجار والمزارعين المحليين، بالإضافة إلى عمليات خطف واسعة النطاق للمدنيين في محافظة حماة.

بينما نُفذت العمليات الأمنية ضد خلايا داعش خلال الفترة المدروسة، اعتبر المراقبون أنها غير كافية لتحييد وجود داعش. وقدّر مجلس الأمن أن العمليات الأمنية ضد داعش في سورية ليست شديدة وحازمة، مقارنة بالعراق.

قدر مجلس الأمن، في تقرير صدر في شباط/ فبراير 2021، أن لدى داعش ما مجموعه (10,000) مقاتل نشط في سورية والعراق. في مقابلة في كانون الأول/ ديسمبر 2020، قدر جيمس جيفري، المبعوث الخاص السابق للتحالف الدولي لهزيمة داعش، أن يكون لداعش ما بين (8,000 و16,000) مقاتلًا في العراق وسورية.

يبلغ عدد مقاتلي داعش المحتجزين وعائلاتهم، في شمال شرق سورية، أكثر من (100) ألف. وذكرت منظمة هيومن رايتس ووتش، في آذار/ مارس 2021، أن حوالي (63,400) شخصًا، يُشتبه في كونهم من أفراد أسر داعش، وأغلبهم من النساء والأطفال، محتجزون حاليًا بصفة رئيسة في مخيمي الهول وروج، في شمال شرق سورية. وورد أن ما يقرب من (43,000) أجنبي، من ضمنهم النساء والأطفال الذين يُشتبه في صلتهم بداعش، محتجزون في شمال شرق سورية منذ هزيمة داعش على الأرض في عام 2019، من دون تقديمهم إلى محكمة أو إعادتهم إلى أوطانهم. ويبلغ عدد مقاتلي داعش المحتجزين في شمال شرق سورية حوالي (11,000)، عدد كبير منهم من المقاتلين الأجانب.

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُبلغ عن أعمال شغب وعنف وهروب على نطاق صغير لمشتبه بهم من داعش من السجون والمخيمات في شمال شرق سورية.

في عام 2020، أصدرت السلطات الكردية في شمال شرق سورية عفوًا عامًا لمرتين: أحدهما عن (25,000) سوري منتمين إلى داعش، والآخر عن سجناء داعش السوريين ذوي الرتب المنخفضة الذين لم يُتهموا بارتكاب جرائم عنيفة. ذكرت هيومن رايتس ووتش أنه بحلول تشرين الأول/ أكتوبر 2020 أُفرج عن 1000 شخص تقريبًا. وقالت السلطات الكردية للصحفيين، في تشرين الأول/ أكتوبر 2020، أُفرج عن (631) معتقلًا «لم تُلطخ أيديهم بالدماء». وأفاد مركز معلومات روجافا أن هجمات داعش في المناطق التي عاد فيها هؤلاء السكان لم تتغير بعد إطلاق سراحهم.

الاتجاهات الأمنية الحديثة

1. المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة السورية

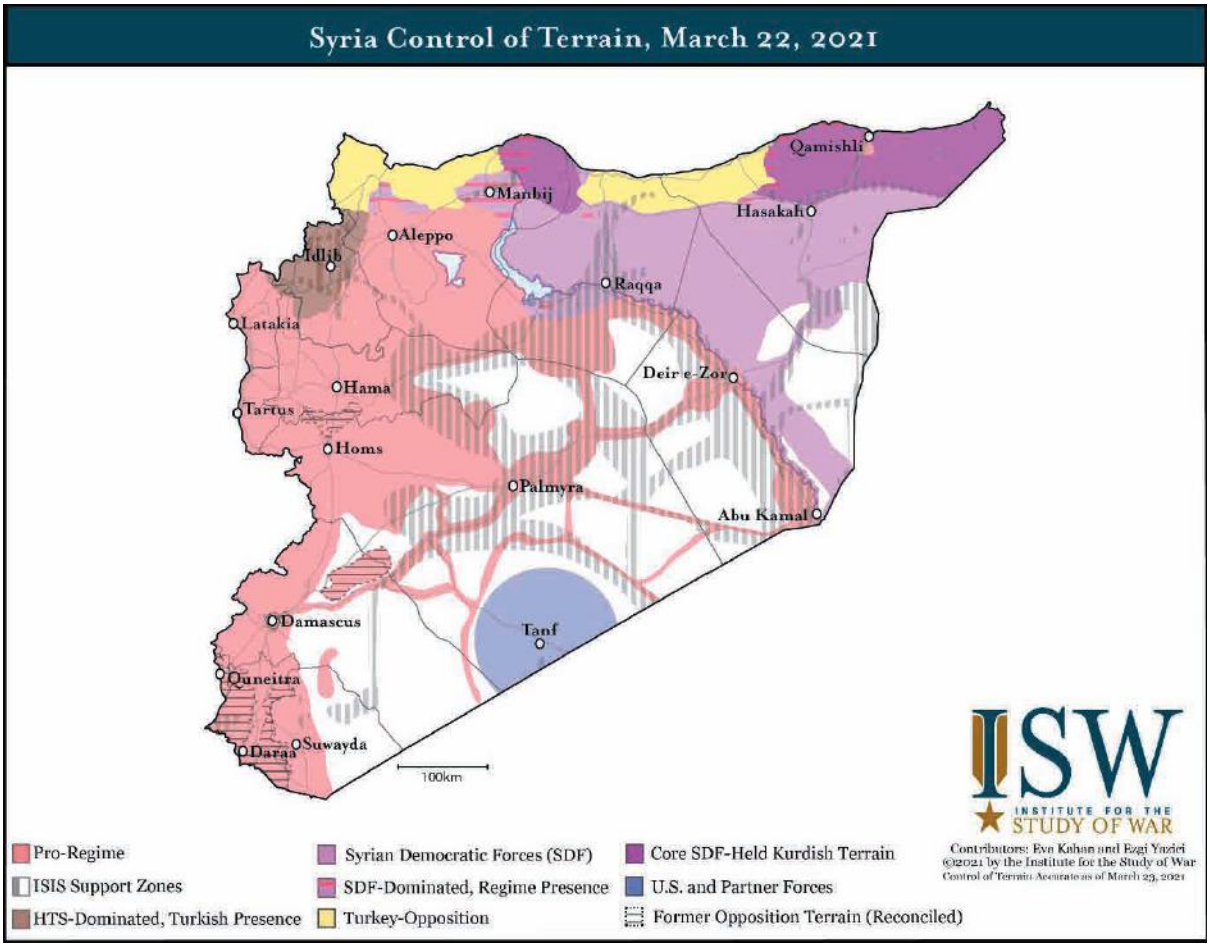

مع حلول آذار/ مارس 2021، كانت الحكومة السورية تسيطر على معظم أنحاء البلاد، ومن ذلك المدن الرئيسة، دمشق وحلب وحمص وحماة وجميع مراكز المحافظات تقريبًا (انظر أيضًا الخريطة 4). تمارس الجهات الفاعلة الأجنبية والميليشيات الموالية للحكومة السورية نفوذًا كبيرًا على أجزاء من الأراضي الخاضعة اسميًا لسيطرة الحكومة السورية. وفقًا لوزارة الخارجية الأميركية، كان للحكومة السورية "نفوذ محدود على المنظمات الأجنبية العسكرية أو شبه العسكرية" العاملة في سورية، التي تشمل القوات الروسية، وحزب الله اللبناني، والحرس الثوري الإيراني والميليشيات الموالية للحكومة مثل الدفاع الوطني.

تسيطر الحكومة السورية على 15 في المئة فقط من الحدود البرية الدولية للبلاد، بينما تسيطر جهات فاعلة أجنبية على الباقي. يسيطر حلفاء الحكومة السورية على حوالي 20 في المئة من حدود سورية. يسيطر حزب الله اللبناني على الحدود مع لبنان من قواعده في حمص وريف دمشق. وتسيطر الميليشيات الشيعية العراقية المدعومة من إيران على المنطقة الحدودية مع العراق من البوكمال (محافظة دير الزور) إلى التنف

(محافظة حمص). وفي محافظة درعا، سيطرة الحكومة السورية ليست مطلقة، حيث يحتفظ المقاتلون المتصالحون ببعض النفوذ على الحدود مع الأردن. في شمال سورية، تسيطر الحكومة السورية على معبر حدودي واحد فقط شمال اللاذقية، بينما تخضع بقية الحدود الشمالية لسورية إما للجماعات المسلحة المعادية للحكومة السورية المدعومة من تركيا، وإما لهيئة تحرير الشام أو قوات سوريا الديمقراطية بالاشتراك مع القوات الروسية.

ذكرت منظمة (بيت الحرية - فريدوم هاوس) أنّ الميليشيات الموالية للحكومة هي «موالية للنظام بالاسم فقط، وأنها في الغالب مكونة من عناصر يقومون باستغلال السكان في المناطق التي يسيطرون عليها». وأفادت التقارير، في المناطق التي تسيطر عليها قوات الحكومة السورية في محافظة دير الزور التي استعادتها الحكومة من داعش، أن الميليشيات التابعة للحكومة تشارك في عمليات الإجرام وابتزاز المدنيين. وكذلك اتّهم سكان محافظة السويداء القوات التابعة للحكومة السورية بالتساهل مع الشبكات الإجرامية العاملة أو بدعمها في المحافظة. وعلى الرغم من أن الحكومة السورية كانت تقوم أحيانًا بعمليات لإخضاع الميليشيات الموالية لها للمساءلة والمحاسبة، «يظل تنفيذ تلك العمليات غير منتظم».

بين نيسان/ أبريل 2019 وبداية آذار/ مارس 2020، نفّذت الحكومة السورية هجومًا عسكريًا على مناطق سيطرة المعارضة في أجزاء من محافظات إدلب وشمال حماة وغرب حلب، ما أدى إلى سقوط عدد كبير من الضحايا المدنيين، ونزوح جماعي للمدنيين، وخلق أزمة إنسانية. في أوائل عام 2020، حقق هجوم الحكومة السورية في شمال غرب سورية تقدمًا في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة في شمال محافظة حماة وجنوب محافظة إدلب. حتى أواخر شباط/ فبراير 2020، أسفر هجوم الحكومة السورية عن احتلال نحو 200 تجمّع محلي في شرق إدلب وريف حلب الغربي منذ كانون الأول/ ديسمبر 2019، وتمكنت الحكومة من السيطرة على كامل طول الطريق السريع (M5) الذي يربط دمشق مع حلب.

تعرضت المناطق التي تسيطر عليها الحكومة السورية الواقعة على مقربة من الخطوط الأمامية في شمال غرب سورية لهجمات بقذائف الهاون والصواريخ. وبحسب المعلومات التي حصلت عليها لجنة التحقيق الدولية، فإن الهجمات التي شنتها قوات المعارضة المتمركزة في شمال غرب سورية (إدلب وشمال اللاذقية وغرب حماة وغرب حلب) على المناطق التي تسيطر عليها الحكومة السورية أدت إلى مقتل ما لا يقل عن 202 مدني، وإصابة 456 آخرين، بين تشرين الثاني/ نوفمبر 2019 و1 أيار/ مايو 2020.

وفقًا لمجموعة الأزمات الدولية، فإن المناطق التي تسيطر عليها الحكومة السورية اسميًا مثل درعا ومدينة دير الزور وأجزاء من حلب وحمص، "غير صالحة لمعيشة العائدين، بسبب الدمار الشديد، وحكم الميليشيات التعسفي الموالية للنظام، والمشكلات الأمنية مثل هجمات داعش أو خليط من المشكلات الثلاث السابقة.

في المناطق التي استعادتها الحكومة السورية، من خلال ما يسمى باتفاقيات المصالحة، مثل محافظة درعا أو الغوطة الشرقية أو القنيطرة، قيّمت لجنة التحقيق المستقلة أن «العدد الكبير من الجهات الفاعلة المشاركة، مع المقاربات المتنافسة لـ "المصالحة"[...] أسهم في هشاشة الوضع الأمني". في محافظة درعا، تصاعدت التوترات بين قوات الحكومة السورية وجماعات المعارضة المسلحة في آذار/ مارس 2020، ما أدى إلى قصف مدفعي من قبل الجيش العربي السوري وهجمات انتقامية من قوات المعارضة. وردت أنباء عن وقوع إصابات في صفوف المدنيين نتيجة القصف العشوائي والهجمات الصاروخية بين الطرفين. وأُبلغ بشكل متزايد عن عمليات خطف للمدنيين، وقتل مستهدف لمدنيين ومقاتلين سابقين في المعارضة، وأفراد من قوات الأمن التابعة للحكومة السورية، على يد جناة مجهولين في عام 2020 في محافظتي درعا والسويداء.

بين آذار/ مارس وأيار/ مايو 2020، وثّق مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان (52) واقعة «اغتيال مستهدفة على ما يبدو» في محافظة درعا، وأسفرت عن مقتل 17 مدنيًا. وذكرت لجنة التحقيق المستقلة أن 53 شخصًا على الأقل استشهدوا في اغتيالات مستهدفة بمحافظة درعا بين كانون الثاني/ يناير وحزيران/ يونيو 2020. بحسب البيانات التي تم جمعها والتحقق منها من الباحث عبد الله الجباصيني، وقع ما لا يقل عن 930 حادثة عنف بين آب/ أغسطس 2018 وشباط/ فبراير 2021 في محافظة درعا، أسفرت عن مقتل ما لا يقل عن 790 شخصًا. إضافة إلى ذلك، أفاد المصدر نفسه، في تقرير له في حزيران/ يونيو 2020، أن «الاغتيالات والاختطاف وهجمات العبوات الناسفة والوفيات في حوادث كرّوفرّ على ما يبدو» هي حوادث متكررة في درعا منذ عودة المحافظة إلى سيطرة الحكومة السورية عام 2018. بين كانون الثاني/ يناير وشباط/ فبراير 2021، حدث تصعيد عسكري بين مقاتلي المعارضة السابقين وقوات الحكومة السورية في طفس بمحافظة درعا، وهي منطقة وُصفت بأنها جيب لمقاتلي المعارضة السابقين.

خلال الفترة المرجعية، أُبلغ عن غارات جوية إسرائيلية على أهداف إيرانية ولبنانية تابعة لحزب الله، وغارات جوية أميركية على الميليشيات المدعومة من إيران والموجودة في مناطق سيطرة الحكومة.

أثار الوضع الاقتصادي في سورية احتجاجات في السويداء في النصف الأول من عام 2020، حيث طالب مئات المتظاهرين بتنحي الأسد. وقوبلت الاحتجاجات بالعنف من جانب قوات الأمن التي اعتقلت النشطاء.

2. المناطق الخاضعة لسيطرة الجماعات المسلحة المدعومة من تركيا

منذ كانون الأول/ ديسمبر 2020، تسيطر الجماعات المسلحة المدعومة من تركيا التي تعمل تحت مظلة الجيش الوطني السوري على مناطق "درع الفرات" (المنطقة الواقعة بين إعزاز والباب وجرابلس) و"عملية غصن الزيتون" (منطقة عفرين) شمالي حلب، ومنطقة "عملية نبع السلام» الواقعة بين تل أبيض (محافظة الرقة) ورأس العين (محافظة الحسكة). ظلّت السيطرة الإقليمية على هذه المناطق من دون تغيير حتى آذار/ مارس 2021 (انظر الخريطة 4).

أُبلغ عن هجمات للمتمردين في المناطق الخاضعة لسيطرة الجماعات المسلحة المدعومة من تركيا طوال عام 2020، ما أدى إلى وقوع إصابات في صفوف المدنيين. بينما لم تعلن أي جماعة مسؤوليتها عن الهجمات كالعادة، نسبت تركيا تلك الهجمات إلى وحدات حماية الشعب الكردية، أو قالت إنها انطلقت من مناطق تسيطر عليها قوات سوريا الديمقراطية. أُفيد بأن الجماعات الكردية المسلحة المرتبطة بحركة (YPG)، غضب الزيتون وقوات تحرير عفرين، «شاركت في حرب غير متناظرة ضد الفصائل العاملة تحت راية الجيش الوطني السوري»، ونفذت عمليات اغتيال وفجرّت سيارات مفخخة ضد القوات التركية وقوات الأمن الوطني. ويُقال إن غضب الزيتون تعمل في عفرين ومنطقة درع الفرات. تتألف قوات تحرير عفرين من مقاتلين أكراد ذوي خبرة من عفرين، وقد ورد أنها نفذت هجمات وأعمال تخريبية ضد القوات التركية وقوات الجيش الوطني السوري.

ذكر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أنه من أصل (194) هجومًا بالعبوات الناسفة تم التحقق منها في عام 2020، حدث ثلثاها تقريبًا في مناطق خاضعة لسيطرة الجماعات المسلحة المدعومة من تركيا: (83) هجومًا في عفرين، وجرابلس والباب وإعزاز (محافظة حلب)، و29 هجومًا في رأس العين (محافظة الحسكة) و14 في تل أبيض (محافظات الرقة). بين 1 كانون الثاني/ يناير و14 أيلول/ سبتمبر

2020، في مناطق خاضعة لسيطرة الجماعات المسلحة المدعومة من تركيا، وثقت المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان مقتل ما لا يقل عن 116 مدنياً وجرح 463 نتيجة لهجمات بالعبوات الناسفة التي نفذها مجهولون وانفجار مخلفات الحرب من المتفجرات. في شباط/ فبراير 2021، أفاد مركز كارتر بزيادة في الهجمات بالعبوات الناسفة والاشتباكات المسلحة في المناطق الخاضعة لسيطرة الجيش الوطني في شمال محافظة حلب، واستهدفت الهجمات فصائل الجيش الوطني والمدنيين، ولم تعلن أي جماعة مسؤوليتها عن الهجمات، لكن المصادر الموالية للمعارضة نسبتها إلى وحدات حماية الشعب.

ذكرت وزارة الدفاع الأميركية في تقرير، يغطي المدة من كانون الثاني/ يناير إلى آذار/ مارس 2020، أنه في منطقة عملية نبع السلام بين تل أبيض ورأس العين، "حيث استقرت الظروف في الوقت الحالي»، أفادت لجنة التحقيق الدولية بحدوث اشتباكات دورية بين القوات الكردية والجيش الوطني السوري والقوات العسكرية التركية، بين كانون الثاني/ يناير وتموز/ يوليو 2020. خلال عام 2020، أُبلغ عن هجمات عبر الخطوط بين قوات سوريا الديمقراطية وقوات الحكومة السورية من جهة، والجيش الوطني السوري من جهة أخرى على الخطوط الأمامية لمنطقة نبع السلام. وداخل منطقة عملية نبع السلام، أُبلغ أيضًا عن هجمات باستخدام عبوات ناسفة أدت إلى وقوع إصابات في صفوف المدنيين.

أفادت لجنة التحقيق الدولية أن عفرين، في الفترة ما بين كانون الثاني/ يناير ونيسان/ أبريل 2020، تعرّضت للقصف ولتفجير السيارات المفخخة، ما أدى إلى وقوع إصابات بين المدنيين وتدمير البنية التحتية. وفي ربيع 2020، سُجلت زيادة في الهجمات في عفرين، نسبتها تركيا إلى وحدات حماية الشعب. وفي 28 نيسان/ أبريل 2020، أدى هجوم بسيارة مفخخة على سوق في عفرين إلى مقتل 51 شخصًا، من ضمنهم 29 على الأقل من المدنيين. وبين آذار/ مارس 2018 وتموز/ يوليو 2020، وثّق مركز كارتر مقتل 215 شخصًا على الأقل. وكانت الهجمات ضد القوات التركية وفصائل الجيش الوطني في عفرين. وفي آذار/ مارس 2021، بدا أن عفرين تواجه «انعدام أمن شديد، وانتشارًا كبيرًا لمخاطر المتفجرات، وانتشار الجريمة».

بين تشرين الأول/ أكتوبر وتشرين الثاني/ نوفمبر 2020، أفاد مجلس الأمن الدولي بانعدام الأمن في منطقة درع الفرات بين إعزاز والباب وجرابلس. صنف مركز كارتر الباب على أنها "منطقة صراع متكرر»، موثقًا ما لا يقل عن 120 حادثة وقعت بين كانون الثاني/ يناير ونهاية يوليو 2020. وفي آذار/ مارس 2021، أُبلغ عن هجمات صاروخية على منشآت نفطية بالقرب من الباب وجرابلس، ونسب مركز تحليل وبحوث العمليات الهجوم إلى القوات الروسية.

أُبلغ عن اقتتال داخلي بين فصائل مختلفة من الجيش الوطني السوري، أدى إلى سقوط ضحايا مدنيين في عام 2020، في مناطق عدة، منها جرابلس والباب وعفرين ورأس العين. واستمر هذا النوع من الحوادث في عام 2021. وفقًا لتقرير كانون الثاني/ يناير 2021، للباحث السوري الحلو، حول المناطق الخاضعة لسيطرة الجماعات المسلحة المدعومة من تركيا، يتأثر مستوى الأمن والانتهاكات بحق المدنيين بالتركيبة السكانية للمنطقة. وفي المناطق التي لا تضم فيها الفصائل المهيمنة مقاتلين محليين، مثل رأس العين أو عفرين، «تكون الانتهاكات كثيرة والأمن ضئيلًا". على النقيض من ذلك، لوحظ تحسن الوضع الأمني وانخفاض الانتهاكات ضد المدنيين، في إعزاز ومارع وتل أبيض وسلوك والمبروكة، حيث تضمّ فصائل الجيش الوطني التي تسيطر على تلك المناطق عناصر من السكان المحليين في صفوفها، أو تتشارك في روابط قبلية بالمقاتلين.

في إحاطة شهر أيلول/ سبتمبر 2020، ذكرت المفوضية السامية لحقوق الإنسان أنه تم توثيق "عمليات قتل وخطف ونقل غير قانوني للأشخاص ومصادرة الأراضي والممتلكات والإخلاء القسري» في المناطق

الخاضعة لسيطرة الجماعات المسلحة المدعومة من تركيا، ومن ذلك عفرين ورأس العين وتل أبيض. وكان من بين ضحايا الهجمات «الأشخاص الذين يُنظر إليهم على أنهم متحالفون مع أطراف معارضة أو ينتقدون تصرفات الجماعات المسلحة التابعة لتركيا»، وكذلك أولئك الذين يمكن ابتزازهم من أجل الحصول على فدية. ذكرت هيومن رايتس ووتش، في تقريرها الذي يغطي عام 2020، أن تركيا والجيش الوطني السوري «قصفتا بشكل عشوائي المباني المدنية ونهبتا الممتلكات الخاصة بشكل منهجي، واعتقلتا مئات الأفراد، ونفذتا ما لا يقل عن سبع عمليات إعدام بإجراءات موجزة في المناطق التي يحتلونها في شمال شرق سورية".

3. المناطق التي يسيطر عليها الأكراد في شمال شرق سورية

ابتداءً من آذار/ مارس 2021، سيطرت قوات سوريا الديمقراطية التي يقودها الأكراد في شمال شرق سورية على معظم محافظتي الرقة والحسكة، وعلى جزء من محافظة دير الزور شمال شرق الفرات، وأجزاء من محافظة حلب، في منبج وكوباني وتل رفعت وما حولها. وفقًا لمركز التحليل والبحوث العملياتية COAR، لم يتم تسجيل أي تغييرات مهمة تتعلق بالسيطرة الإقليمية في شمال شرق سورية خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

تتألف المناطق التي يسيطر عليها الأكراد في شمال شرق سورية من معظم الأراضي التي كانت في السابق تحت سيطرة داعش. خلال المدة المشمولة بالتقرير، أُبلغ عن نشاط متمردي داعش في المناطق الخاضعة للسيطرة الكردية، ولا سيّما في محافظة دير الزور. استهدفت هجمات داعش في الغالب قوات سوريا الديمقراطية والتحالف الدولي لمكافحة داعش، ولكن استُهدف المدنيون، ومن ضمن ذلك زعماء القبائل والتجار المحليون والأثرياء.

أُبلغ عن هجمات بعبوات ناسفة لم يعلن أحد مسؤوليته عنها، استهدفت المدنيين أو قوات الأمن في المناطق الخاضعة للسيطرة الكردية خلال الفترة المرجعية.

أُبلغ عن توترات بين القوات الأميركية والقوات الروسية والقوات التابعة للحكومة السورية في شمال شرق سورية، وفي شباط/ فبراير 2020، أُبلغ عن اشتباك بين القوات الموالية للحكومة السورية والقوات الأميركية بالقرب من القامشلي.

وردت أنباء عن وقوع اشتباكات بإطلاق نار وقصف بين قوات سوريا الديمقراطية والجيش الوطني السوري، بين تموز/ يوليو وأيلول/ سبتمبر 2020، على الجبهات الأمامية في منطقة نبع السلام، وتحديدًا حول تل تمر ورأس العين. في خريف وبداية شتاء 2020، حصلت مواجهات عسكرية بين تركيا والجيش الوطني السوري من جهة، وقوات سوريا الديمقراطية من جهة أخرى، حول بلدة عين عيسى الواقعة في محافظة الرقة على بعد 45 كيلومترًا من مدينة تل أبيض. وأفادت التقارير أن المواجهات أدت إلى إصابة 359 مدنيًا وتشريد 6500 مواطن من المدينة، و3000 آخرين من المناطق المحيطة، منذ منتصف كانون الأول/ ديسمبر 2020. وفقًا للإدارة التي تقودها قوات سوريا الديمقراطية، استمرت الاشتباكات حول عين عيسى في عام 2021.

بين 20 كانون الثاني/ يناير 2021 و2 شباط/ فبراير 2021، اندلعت توترات بين قوات سوريا الديمقراطية وقوات الحكومة السورية التي تسيطر على مناطق مدينتي القامشلي والحسكة بخصوص توزيع المساعدات الإنسانية. تصاعدت التوترات، في 20 كانون الثاني/ يناير 2021، عندما فرضت السلطات الكردية حصارًا

على الأحياء التي تسيطر عليها الحكومة السورية في المدينتين، مقيدة "جميع أشكال الحركة، ومن ذلك الشحنات المدنية والتجارية والإنسانية والشركاء"، من دخول المناطق، وردًا على ذلك، أغلقت الحكومة السورية حي الشيخ مقصود ذي الأغلبية الكردية في مدينة حلب، وقيدت التحركات في شرق حلب ومنبج. قوبلت الاحتجاجات الموالية للحكومة السورية التي اندلعت في الحسكة بالعنف من القوات الكردية، ما أدى إلى مقتل شخص وإصابة عدد آخر. تم التوصل إلى اتفاق بوساطة روسية، مطلع شباط/ فبراير 2021، حيث وافقت قوات سوريا الديمقراطية على رفع الحصار عن المناطق التي تسيطر عليها الحكومة السورية في القامشلي والحسكة، مقابل إعادة خطوط الإمداد في المناطق المأهولة بالسكان الأكراد في حلب.

4. مناطق شمال غرب سورية الخاضعة لسيطرة الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة السورية

في شمال غرب سورية، تُعدّ منطقة إدلب التي تضم أجزاء من محافظة إدلب وشمال حماة وشمال اللاذقية وغرب حلب آخرَ معقل للجماعات المسلحة المناهضة للحكومة السورية، وأكبر عقبة في حملة الحكومة السورية لاستعادة السيطرة على أراضي سورية. في عام 2019، صعّدت الحكومة السورية العمليات العسكرية في إدلب التي استمرت خلال الأشهر القليلة الأولى من عام 2020.

منذ أبريل / نيسان 2019، أُبلغ عن تصعيد في الأعمال العدائية، ما أدى إلى ارتفاع عدد القتلى المدنيين ونزوح جماعي وإلحاق أضرار جسيمة بالبنية التحتية. بحلول كانون الأول/ ديسمبر 2019، اشتد الهجوم العسكري للحكومة السورية، الأمر الذي أدى بدوره إلى زيادة المشاركة العسكرية التركية في إدلب، إلى جانب الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة السورية. بين كانون الأول/ ديسمبر 2019 وكانون الثاني/ يناير 2020، تصاعدت الأعمال القتالية العسكرية بشكل كبير في أجزاء من محافظات إدلب وشمال حماة وغرب حلب. في 5 آذار/ مارس 2020، اتُفق على وقف إطلاق النار بوساطة روسية وتركية في منطقة إدلب، وتمّ إنشاء ممر أمني بطول 6 كيلومترات شمالًا و6 كيلومترات إلى الجنوب من الطريق السريع (M4)، حيث ستسيّر دوريات روسية وتركية مشتركة.

منذ وقف الأعمال العدائية في أوائل آذار/ مارس 2020، أفاد مجلس الأمن بأن وقف إطلاق النار في إدلب صمد إلى حد بعيد خلال الفترة المشمولة بالتقرير. لكن في أواخر آذار/ مارس 2021، لاحظ مجلس الأمن الدولي تصعيدًا في الأعمال العدائية في شمال غرب سورية، وضرب أمثلة على قصف مشفى الأتارب والغارات الجوية على منطقة معبر باب الهوى، والرد بقذائف الهاون والصواريخ من قبل الجماعات المسلحة المناوئة للحكومة السورية على القواعد العسكرية للحكومة السورية وأحياء مدينة حلب.

في حين أدى وقف إطلاق النار، وفقًا للجنة الدولية، إلى "انخفاض في الأعمال العدائية، وانخفاض كبير في عدد الضحايا المدنيين"، فقد أُبلغ عن انتهاكات متكررة لوقف إطلاق النار تضمنت غارات جوية، وتبادل نيران المدفعية، وقصفًا مدفعيًا متبادلًا عبر خطوط المواجهة وغارات محدودة، في بقية عام 2020 وعام 2021. وتركز القتال حول سهل الغاب وجبل الزاوية في الريف الجنوبي لمحافظة إدلب وفي محيط الطريق السريع (M4). سببت انتهاكات وقف إطلاق النار وقوع ضحايا بين المدنيين.

تعرضت الدوريات الروسية التركية المشتركة المكلفة بفرض وقف إطلاق النار في آذار/ مارس 2020 على طول الطريق السريع (M4) في محافظة إدلب لهجوم من مجموعات مسلحة مناهضة للحكومة السورية

تنشط في المنطقة، ولا سيّما مجموعات مجهولة يُعتقد أنها مرتبطة بتنظيم "حرّاس الدين" المرتبط بالقاعدة. واشتبكت هيئة تحرير الشام مع الجماعات المسلحة المتنافسة، من ضمنها حراس الدين، في منتصف عام 2020، حيث تمكنت من إعادة تأكيد هيمنتها في المنطقة. وأدت المواجهات بين الجماعات المسلحة من حين لآخر إلى مقتل مدنيين في تبادل إطلاق النار في تموز/ يوليو 2020.

منذ وقف إطلاق النار في آذار/ مارس 2020، عززت تركيا وجودها العسكري في إدلب، ولا سيّما في منطقة جبل الزاوية، وأبدت استعدادها للرد عسكريًا في حال تجدد هجوم الحكومة السورية على المنطقة.

أسفر هجوم الحكومة السورية على محيط إدلب عن سقوط عدد كبير من الضحايا المدنيين، ونزوح أكثر من مليون شخص، بين كانون الأول/ ديسمبر 2019 وشباط/ فبراير 2020، وخلق أزمة إنسانية هائلة. بين 1 تشرين الثاني/ نوفمبر 2019 و5 آذار/ مارس 2020، هناك على الأقل 1500 غارة جوية، بشكل رئيس إطلاق صواريخ جو - أرض وبراميل متفجرة على مناطق سيطرة المعارضة في جنوب شرق إدلب وغرب محافظات حلب. بين نيسان/ أبريل 2019 وأواخر شباط/ فبراير 2020، تحققت المفوضية السامية لحقوق الإنسان من مقتل 1750 مدنيًا على الأقل نتيجة الأعمال العدائية، على الرغم من أن العدد الفعلي يُعدّ أعلى من ذلك. بين كانون الأول/ ديسمبر 2019 و31 آذار/ مارس 2020، سجّلت المفوضية السامية لحقوق الإنسان مقتل 522 مدنيًا في شمال غرب سورية نتيجة الضربات الجوية والغارات الأرضية التي شنّتها الحكومة السورية والقوات الموالية للحكومة السورية.

خلص تقرير للجنة التحقيق في 52 هجومًا محددًا على منشآت طبية ومدارس وأسواق في إدلب وغرب محافظة حلب، نُفّذ بين 1 تشرين الثاني/ نوفمبر 2019 و30 نيسان/ أبريل 2020، إلى أن القوات الموالية للحكومة السورية كانت مسؤولة عن 534 ضحية مؤكدة في صفوف المدنيين، وأن جماعات المعارضة المسلحة مسؤولة عن 48. وكان العدد الإجمالي للضحايا المدنيين في تقدير المصدر أعلى على الأرجح. بحسب لجنة التحقيق، فإن المواجهات بين الحكومة السورية والجماعات المسلحة التي وقعت، بين تشرين الثاني/ نوفمبر 2019 وحزيران/ يونيو 2020، في إدلب وغرب محافظة حلب، اتسمت بارتكاب جرائم حرب، ومن ذلك شن هجمات عشوائية أسفرت عن مقتل أو إصابة مدنيين".

5. التنف

يقع معبر التنف الحدودي في الصحراء في الجزء الشرقي من سورية، على الطريق الرئيس بين دمشق وبغداد، بالقرب من منطقة الحدود الثلاثية بين سورية والعراق والأردن. سيطرت القوات الأميركية والمتحالفة معها من التحالف الدولي ضد داعش على المنطقة منذ عام 2016. وفقًا لمجموعة الأزمات الدولية، كانت قاعدة التنف "بمثابة نقطة انطلاق لعمليات مكافحة داعش وتدريب فصائل المعارضة السورية التي تقاتل داعش.

ذكرت وزارة الدفاع الأميركية أن مغاوير الثورة، الميليشيا القبلية، تلقت تدريبات من القوات الأميركية. في نيسان/ أبريل 2020، وردت تقارير تفيد بانشقاق بعض أعضاء مغاوير الثورة، والتحاقهم بقوات الحكومة السورية.

يقع معبر التنف الحدودي والمناطق المحيطة به في منطقة صحراوية مهجورة، لا يحتوي على مستوطنات عادية، باستثناء مخيم الركبان للاجئين القريب. يأوي المخيم نازحين سوريين داخليًا مُنعوا من الدخول إلى

الأردن. بحلول آب/ أغسطس 2020، كان المخيم يستضيف حوالي (10,000) نازح داخليًا في ظروف إنسانية مزرية. في تقرير نيسان/ أبريل 2021، قدّر مجلس الأمن أن عدد من يعيشون في المخيم هو (12,000) نسمة.

انتشرت القوات الإيرانية والمدعومة من إيران وأقامت نقاط تفتيش بالقرب من منطقة التنف. سُجّلت حوادث بين الولايات المتحدة وإيران و/ أو القوات المدعومة من إيران.

تأثير العنف على السكان المدنيين

1. التكتيكات والأسلحة المستخدمة

- وصف عام

طوال فترة الصراع، استخدمت القوات الحكومية والجماعات المسلحة المرتبطة بها مجموعة واسعة من التكتيكات لإجبار المناطق التي تسيطر عليها المعارضة على الاستسلام، من ضمن ذلك استخدام الحصار، وقصف المناطق المأهولة بالمدنيين، ومنع وصول المساعدات الإنسانية، ومنع الوصول إلى الغذاء والخدمات الأساسية الأخرى. في 2018، انتهى الحصار الأخير مع سيطرة الحكومة على جميع الأحياء والقرى التي يسيطر عليها المتمردون في دمشق وجنوب سورية.

تستخدم منظمة العمل على العنف المسلح (AOAV)، وهي منظمة غير ربحية تسجل الخسائر الناجمة عن الأسلحة المتفجرة على المستوى العالمي، قارئ (RSS) لفحص أخبار Google بحثًا عن المصطلحات الرئيسة المتعلقة باستخدام الأسلحة المتفجرة مثل: الضربة الجوية، مدفعية، قنابل، قصف، قنابل عنقودية، ذخائر عنقودية، انفجارات، متفجرات، قنابل يدوية، عبوات ناسفة، ألغام، صواريخ، هاون. بناءً على هذه الإدخالات التي جمعتها منظمة العمل على العنف المسلح، في عام 2020، احتلت سورية المرتبة الثانية على مستوى العالم من حيث تأثرها بالعنف المتفجر، حيث سجّلت 844 حادثة و3013 حالة وفاة وإصابة مدنيين، وفقًا لبيانات المنظمة المذكورة. أظهرت بيانات عام 2020 انخفاضًا ملحوظًا مقارنة بعام 2019 عندما سجلت منظمة العمل على العنف المسلح 1479 حادثًا (انخفاض بنسبة 43 في المئة) و7265 إصابة مدنية (انخفاض بنسبة 58 في المئة). وشكّلت الغارات الجوية الحوادث المسؤولة عن معظم الإصابات في صفوف المدنيين (37 في المئة من إجمالي الخسائر المدنية)، تليها العبوات الناسفة (35 في المئة) والأسلحة المطلقة من الأرض (19 في المئة). من إجمالي عدد الضحايا الذي سجلته منظمة العمل على العنف المسلح في عام 2020، نُسب منها 599 إلى القوات الروسية، و659 إلى الحكومة السورية. بالنسبة للعديد من الهجمات، لم يتم التعرف على الجناة.

وبحسب منظمة العمل على العنف المسلح في عام 2020، كانت حلب (1287 ضحية مدنية في عام 2020 مقارنة بـ 1259 في عام 2019)، وإدلب (998 ضحية مدنية في عام 2020 مقارنة بـ 3824 في عام 2019) المنطقتين الأكثر تضررًا من العنف المتفجر.

تقوم منظمة مراقبة الحروب الجوية (Airwars) بمراقبة يومية للخسائر المدنية المتعلقة بالأعمال العسكرية الدولية في العراق وسورية. وهي تعتمد على مجموعة واسعة من المصادر، من ضمن ذلك وكالات الأنباء الدولية والمحلية والمنظمات غير الحكومية، والإحاطات العسكرية ومواقع التواصل الاجتماعي. وسجلت المنظمة المذكورة ما لا يقل عن 784 قتيلًا مدنيًا في عام 2020، منهم 46 في المئة نسبوا إلى الضربات الجوية الروسية على محافظة إدلب في الشهرين الأولين من عام 2020. تمثل هذه الأرقام انخفاضًا عن عام 2019 عندما سجّلت المنظمة نفسها مقتل 1099 مدنيًا جراء الضربات الروسية و/ أو الغارات الحكومية. بعد وقف إطلاق النار في آذار/ مارس 2020، ذكرت المنظمة أن الخسائر المدنية المنسوبة إلى روسيا انخفضت إلى

أدنى مستوياتها منذ بدء تدخلها في عام 2015. وفقًا للمنظمة نفسها، أفادت التقارير أن الأنشطة العسكرية التي قادتها تركيا في عام 2020 أدت إلى مقتل 37 مدنيًا وإصابة 152 آخرين.

في عام 2020، أعلن التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة رسميًا 84 ضربة في سورية. وفقًا لمنظمة مراقبة الحرب الجوية، قُتل ما بين 18 و20 مدنيًا نتيجة أعمال التحالف بقيادة الولايات المتحدة، بانخفاض بنسبة 96 في المئة في الخسائر المدنية عن عام 2019.

- **الهجمات ضد المدنيين والسكان**

أشارت لجنة التحقيق الدولية إلى أن المدنيين استُهدفوا، خلال الصراع، بأسلحة مثل «مدافع الجحيم» والبراميل المتفجرة والأجهزة المتفجرة المرتجلة التي كانت عشوائية بطبيعتها كما تم إنشاؤها أو استخدامها. بين 2011 ونهاية 2020، ذكرت لجنة التحقيق أن قوات الحكومة السورية استخدمت المدفعية والغارات الجوية «بطريقة عشوائية واضحة»، من ضمن ذلك المناطق المأهولة بالمدنيين.

وأُبلغ عن وقوع هجمات على أهداف مدنية وهياكل أساسية في عامي 2020 و2021. وثقت هيومن رايتس ووتش (46) هجومًا بريًا وجويًا شنتها القوات السورية والروسية على أهداف مدنية وبنى تحتية في محافظة إدلب وحدها في الفترة ما بين آذار/ مارس 2019 وآذار/ مارس 2020. وأدت الهجمات إلى مقتل ما لا يقل عن 224 مدنيًا وجرح 561.

وثقت منظمة العفو الدولية، خلال الفترة بين 5 أيار/ مايو 2019 و25 شباط/ فبراير 2020، (18) هجومًا جويًا وبريًا من قبل قوات الحكومة السورية والقوات الروسية على مدارس ومشافي في إدلب وشمال غرب حماة وغرب حلب. وأفاد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بوقوع 61 هجومًا على المدارس والعاملين في مجال التعليم عام 2020 في سورية، 70 في المئة منها في إدلب، و69 في المئة غارات جوية.

اتُهمت الحكومة السورية وروسيا بتعمد استهداف مشافي في شمال غرب سورية باستخدام الإحداثيات التي شاركتها هذه المرافق مع روسيا من خلال آلية الأمم المتحدة لمنع التضارب. وخلصت قائمة الأمم المتحدة لمنع التضارب إلى أنه من "المحتمل جدًا" أن تكون الحكومة السورية أو حلفاؤها قد نفّذوا غارات جوية على أربع منشآت مدنية (ثلاثة مشافي ومدرسة واحدة) في محافظتي إدلب وحماة، على الرغم من أنها أشارت إلى أن الأدلة لم تكن كافية للوصول إلى نتيجة قاطعة. ووجدت الأمم المتحدة أيضًا أنه من «المعقول» أن الضرر الذي لحق بمشفى آخر في حماة يُعزى إلى الحكومة السورية وحلفائها.

في عام 2020، سجّلت منظمة الصحة العالمية (28) هجومًا على مرافق الرعاية الصحية في سورية (24 مؤكدة و4 محتملة) أدت إلى مقتل 13 شخصًا وإصابة 42. ووقع معظمها في إدلب (8)، وحلب (6)، ودير الزور (7)، والحسكة (3). حتى آذار/ مارس 2021، وثّقت منظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان (599) اعتداء على الرعاية الصحية منذ بدء الصراع، حيث يُنسب أكثر من 90 في المئة منها إلى القوات الحكومية والروسية. في عام 2020، وثّقت منظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان (8) هجمات على مشافي في شمال غرب سورية. في آذار/ مارس 2021، قصفت القوات المسلحة التابعة للحكومة السورية مشفى في الأتارب بمحافظة حلب كان مدرجًا في آلية الأمم المتحدة لمنع التضارب، ما أسفر عن مقتل ستة مدنيين وإصابة (16) آخرين. وقد أدانت الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي الهجوم.

- **استخدام العبوات الناسفة والمتفجرات من مخلفات الحرب**

خلال الفترة المرجعية، أفاد مجلس الأمن أن هجمات العبوات الناسفة كانت مسؤولة عن كثير من الضحايا المدنيين المسجلين، وغالبًا ما تُستخدم في المناطق المأهولة بالسكان المدنيين، من ضمن ذلك الأسواق المحلية. ذكر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أنه تم التحقق من (194) من الهجمات بالعبوات الناسفة في عام 2020، وقع ثلثاها تقريبًا في مناطق خاضعة لسيطرة الجماعات المسلحة المدعومة من تركيا في محافظات حلب والحسكة والرقة. كما أفاد مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أنه في عام 2020 تم تسجيل 76 حادثة تفجير في اليوم وسطيًا في سورية.

نقلًا عن مسودة مقدمة من مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية حول نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية لعام 2021، ذكرت دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام أن (10,3) مليون شخص يعيشون في سورية «معرضون لخطر التلوث المتفجر، وأن ثلث المجتمعات تقريبًا من المحتمل أن تكون ملوثة». ذكرت دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام أن الذخائر المتفجرة في محافظات حلب ودرعا وريف دمشق وإدلب والرقة ودير الزور تتسبب في وقوع إصابات في صفوف المدنيين، وتحدّ من وصول المساعدات الإنسانية وإيصالها. وذكر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، في تقرير شباط/ فبراير 2021، أن التلوث الناتج عن الذخائر المتفجرة يشكل مصدر قلق كبير في مجال الحماية في سورية، ويؤثر على حياة السكان وسبل عيشهم.

أشارت دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام إلى أنها، منذ عام 2017 حتى تشرين الأول/ أكتوبر 2020، حددت (429) منطقة ملوثة بالألغام في شمال غرب وشمال شرق وجنوب سورية. كشف تقييم أجرته منظمة (HALO Trust)، بين أواخر 2018 و2020، في شمال غرب سورية، أن تلوث الذخائر المتفجرة يؤثر على 400 تجمع سكني، ويؤثر على 1,6 مليون شخص. واستنادًا إلى مقابلات مع 4427 ضحية من ضحايا الذخائر المتفجرة في شمال غرب سورية، وجد المصدر نفسه أن 61 في المئة منها نتجت عن أعمال غير مقصودة، و10 في المئة نتجت عن نقل أشخاص للذخائر المتفجرة المكتشفة. من ضمن جميع الضحايا المسجلين، كان 88 في المئة من الرجال والفتيان، و25 في المئة من الأطفال.

حددت الحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية 1125 ضحية للألغام/ المتفجرات من مخلفات الحرب في سورية في عام 2019، بانخفاض عن 1465 في عام 2018. نظرًا لمحدودية توافر البيانات والمصادر، يُعتقد أن الأرقام «أعلى بكثير» في الواقع. أفاد مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أن 25 في المئة من 2059 ضحية مدنية وثقتها المفوضية السامية لحقوق الإنسان في عام 2020 كانت ضحايا ذخائر غير منفجرة.

- **استخدام الأسلحة الكيميائية**

وفقًا لمصادر حكومية أميركية، استخدمت الحكومة السورية أسلحة كيميائية مختلفة (50) مرة على الأقل منذ بدء الحرب. وأشار تقرير صادر عن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لعام 2018 إلى (143) هجومًا كيميائيًا مزعومًا في مصادر مفتوحة، بين 1 كانون الأول/ ديسمبر 2015 و8 تشرين الأول/ أكتوبر 2018. تمكنت لجنة التحقيق من توثيق (38) هجومًا كيميائيًا أثناء الصراع، نُسب (32) منها إلى القوات الحكومية السورية، وواحد إلى داعش، بينما ظلّ الجناة مجهولين بالنسبة إلى خمس هجمات أخرى. في نيسان/ أبريل 2021، أصدرت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية النتائج التي توصلت إليها بعد التحقيق في غارة جوية

نفذت في 4 شباط/ فبراير 2018 على سراقب (محافظة إدلب)، وخلصت إلى أن هناك "أسبابًا معقولة للاعتقاد» بأن مروحية عسكرية تابعة لقوات النمر التابعة للحكومة السورية أسقطت غاز الكلور الذي أثّر على ما لا يقل عن 12 سوريًا على الأرض.

وفي هجوم بالأسلحة الكيمياوية نفذته الحكومة السورية في آب/ أغسطس 2013 على المناطق التي يسيطر عليها الثوار في الغوطة الشرقية، خارج دمشق، قُتل حوالي 1400 مدني. عقب هجوم 2013، أصبحت سورية طرفًا في اتفاقية حظر وتطوير وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيمياوية وتدميرها. ومع ذلك، أشارت منظمة حظر الأسلحة الكيمياوية في تشرين الثاني/ نوفمبر 2020 إلى أن سورية ما تزال لديها قضايا معلقة تتعلق بامتثالها للمعاهدة.

- **استخدام الذخائر العنقودية والأسلحة الحارقة**

أشار مرصد الألغام الأرضية والذخائر العنقودية، في آب/ أغسطس 2019، إلى أن «جميع محافظات البلاد الـ 14، باستثناء طرطوس، شهدت استخدام الذخائر العنقودية منذ عام 2012». منذ عام 2012، سجّلت الحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية 686 هجومًا بالذخائر العنقودية في سورية. بين 2010 - 2019، وثّق المصدر نفسه 3575 ضحية من هجمات الذخائر العنقودية ومخلفات الذخائر العنقودية في سورية التي صُنِفت على أنها الدولة التي تضم أكبر عدد من الضحايا في كل عام منذ 2012. في عام 2019، تكبدت سورية 232 ضحية نتيجة الذخائر العنقودية، وهو ما يمثل 81 في المئة من هذه الإصابات الموثقة عالميًا.

سجّل مرصد الألغام الأرضية والذخائر العنقودية ما لا يقل عن 11 هجومًا بالذخائر العنقودية، بين 1 آب/ أغسطس 2019 و31 تموز/ يوليو 2020، وتلقى معلومات عمّا لا يقل عن عشرين هجومًا آخر لم يتم التحقق منها في المدة نفسها. سُجلت معظم الهجمات بالذخائر العنقودية في محافظتي إدلب وحلب. حققت هيومن رايتس ووتش في هجمات بالذخائر العنقودية على مدارس في محافظة إدلب، نُفّذت في كانون الثاني/ يناير وشباط/ فبراير 2020، وأسفرت عن وقوع إصابات في صفوف المدنيين.

2. الحوادث الأمنية

يجمع مشروع بيانات مواقع الصراع المسلح وأحداثه (ACLED) بيانات عن حوادث العنف في سورية، ويرمّز كل حادثة بالوقت والمكان، ونوع الحادث العنيف، والأطراف المعنية وعدد القتلى. يتم جمع المعلومات في قاعدة بيانات يمكن الوصول إليها بشكل مفتوح، ويمكن البحث فيها ويتم تحديثها باستمرار. تأتي البيانات في المقام الأول من مصادر ثانوية مثل تقارير وسائل الإعلام، ومن التقارير المقدمة من المؤسسات الدولية والمنظمات غير الحكومية والبيانات المقدمة من الشركاء المحليين لمشروع بيانات موقع الصراع المسلح وأحداثه (ACLED) حول سورية، يتضمن المشروع بيانات من عدد من الشركاء، ومن ذلك الشبكة السورية لحقوق الإنسان، وشبكة مراقبة الحروب الجوية، ومركز كارتر، وتحديث الخرائط LiveUamap، سورية دايركت، والمرصد السوري لحقوق الإنسان، ووحدة أبحاث الصراع والمجتمع المدني في كلية لندن للاقتصاد، والمركز الدولي للأمن والتنمية ومعهد كلينغينديل.

رموز/ شيفرات الحوادث الأمنية للمشروع على النحو التالي:

- **المعارك:** اشتباكات عنيفة بين مجموعتين مسلحتين على الأقل. يمكن أن تحدث المعارك بين الدولة المسلحة والمنظمة، والجماعات غير الحكومية، والجماعات الخارجية، وفي أي تركيبة فيها. الأحداث الفرعية للمعارك هي اشتباكات مسلحة، واستعادة الحكومة للأراضي واستيلاء الجهات الفاعلة غير الحكومية على الأراضي.

- **العنف ضد المدنيين:** أحداث عنيفة تقوم فيها جماعة مسلحة منظمة بشكل متعمد بممارسة العنف ضد غير المقاتلين وغير المسلحين. ويشمل الهجمات العنيفة على المدنيين العزل مثل العنف الجنسي والهجمات والاختطاف/ الإخفاء القسري.

- **الانفجارات/ العنف عن بعد:** الأحداث التي استُخدم فيها انفجار أو قنبلة أو غيرها من الأجهزة المتفجرة للدخول في صراع. وهي تشمل أحداثًا عنيفة من جانب واحد تخلق فيها الأداة للانخراط في الصراع عدم التناسق من خلال إبعاد قدرة الهدف على الانخراط أو الدفاع عن نفسه وعن موقعه. وهي تشمل الضربات الجوية/ بطائرات مسيرة، والتفجيرات الانتحارية، والقصف/ المدفعية/ الهجوم الصاروخي، والمتفجرات عن بُعد/ الألغام الأرضية/ العبوات الناسفة، والقنابل اليدوية، والأسلحة الكيمياوية.

- **أعمال الشغب:** هي تظاهرة عنيفة، غالبًا ما تنطوي على فعل عفوي من قبل أعضاء غير منظمين وغير منتسبين في المجتمع. وهي تشمل التظاهرات العنيفة والعنف الغوغائي.

- **الاحتجاجات:** تظاهرة عامة لا ينخرط فيها المشاركون في أعمال عنف، بالرغم من إمكانية استخدام العنف ضدهم. وتشمل الاحتجاجات السلمية، والاحتجاج مع التدخل، والقوة المفرطة ضد المتظاهرين.

- **التطورات الإستراتيجية:** المعلومات المتعلقة بأنشطة الجماعات العنيفة التي لم يتم تسجيلها في حدّ ذاتها على أنها عنف سياسي، ولكنها قد تؤدي إلى أحداث مستقبلية أو تساهم في الديناميكيات السياسية داخل الدول وعبرها. وهي تشمل الاتفاقات، والتغيير في المجموعة/ النشاط، والنقل السلمي للأراضي، والاعتقالات.

لغرض هذا التقرير، ضُمّن النوع التالي فقط من الأحداث في التحليل: المعارك والانفجارات/ العنف عن بعد والعنف ضد المدنيين. يتم أيضًا تقديم نظرة عامة حول البيانات المتعلقة بأحداث الشغب والاحتجاجات بشكل منفصل.

وفقًا لمجموعة بيانات مشروع مواقع الصراع المسلح وبيانات الأحداث (ACLED) المذكورة أعلاه، في الفترة ما بين 1 كانون الثاني/ يناير 2020 و31 آذار/ مارس 2021، سُجّل 12565 حادثة أمنية في سورية: 3036 رُمّزت على أنها معارك، و7653 على أنها انفجارات/ عنف عن بعد، و1876 على أنها عنف ضد المدنيين. سُجّلت معظم الحوادث الأمنية في محافظات إدلب (3982) وحلب (2405) ودير الزور (1322). وسُجل أقل عدد من الحوادث الأمنية في محافظات القنيطرة (56) ودمشق (41) وطرطوس (1). وفقًا للشكل (1) أدناه، وسُجّل أكبر عدد من الأحداث الأمنية المشفرة، المعارك والانفجارات/ العنف عن بعد والعنف ضد المدنيين طوال الفترة المرجعية، بين كانون الثاني/ يناير وآذار/ مارس 2020، وبين تشرين الثاني/ نوفمبر

2020 وشباط/ فبراير 2021.

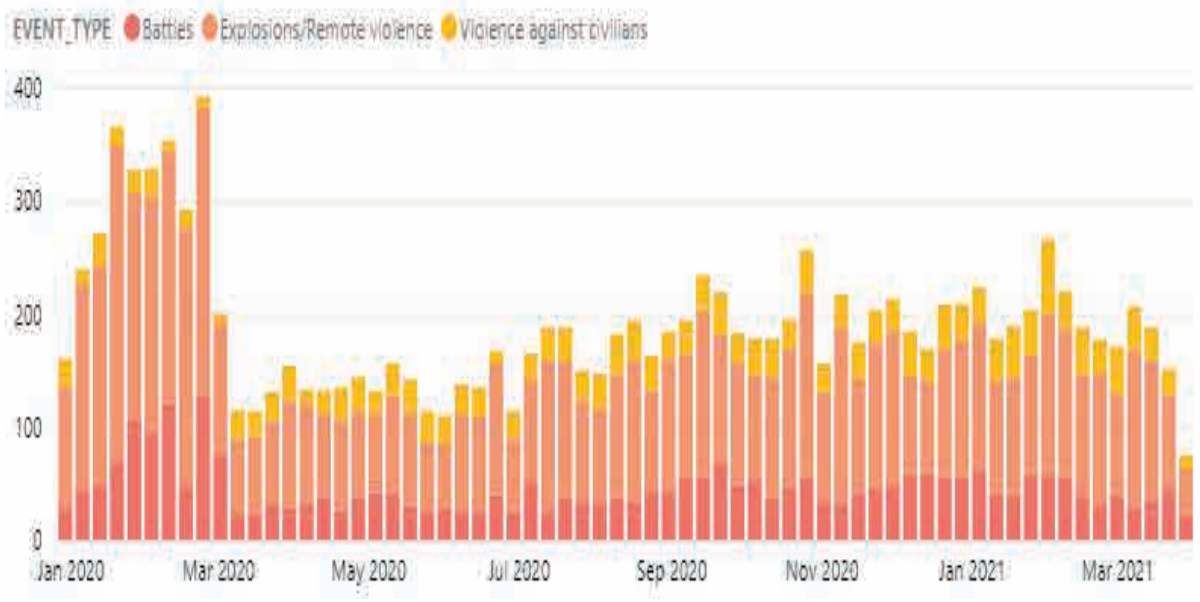

الشكل (1): تطور الأحداث الأمنية المعارك والانفجارات/ العنف عن بعد والعنف ضد المدنيين بين 1 كانون الثاني/ يناير 2020 و31 آذار/ مارس 2021، بناءً على بيانات ACLED (__ معارك، __برتقالي انفجارات/ عنف عن بعد، __ أصفر عنف ضد المدنيين)

يقدّم الشكل (2) أدناه خريطة ساخنة للمناطق الأكثر تضررًا في سورية من خلال الأحداث الأمنية المعارك المشفرة والانفجارات/ العنف عن بعد والعنف ضد المدنيين خلال الفترة المرجعية لهذا التقرير.

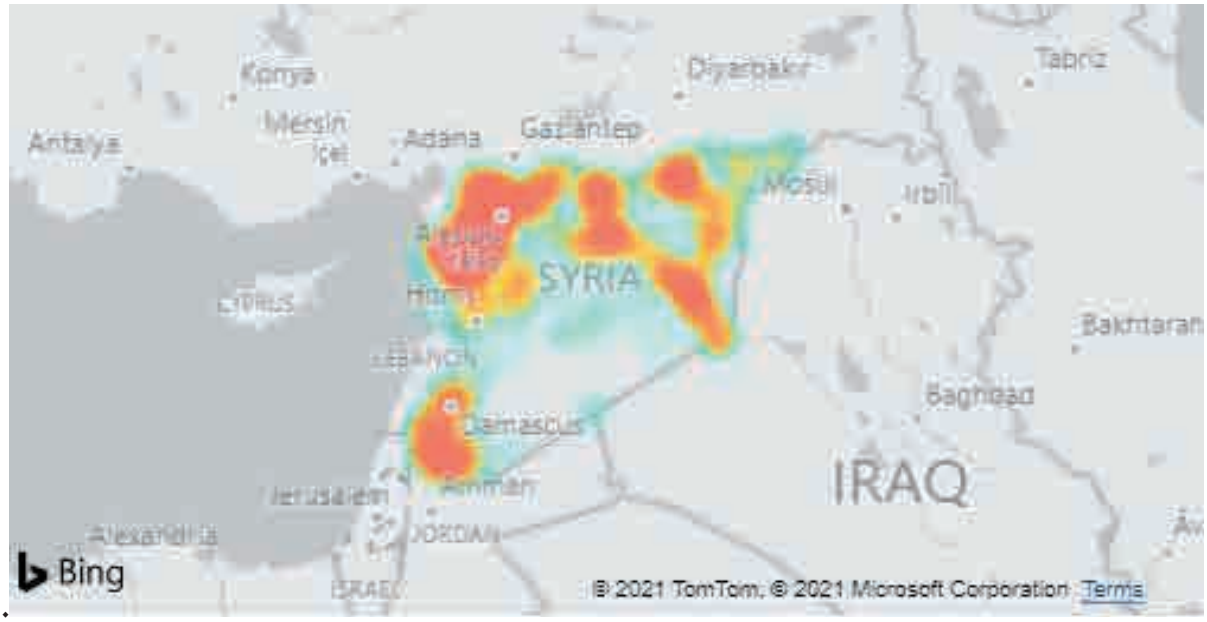

المعارك

تحتل المعارك (الاشتباكات المسلحة) المرتبة الثانية من حيث عدد الحوادث الأمنية المسجلة. خلال الفترة المرجعية، سجّل مشروع مواقع الصراع المسلح وبيانات الأحداث (3036) معركة، بمتوسط 202 معركة/ شهريًا. وسُجِلت معظم المعارك في محافظات إدلب (641)، تليها حلب (601)، ودير الزور (422)، والحسكة (369). ولم تُسجّل أي معركة في محافظة طرطوس، بينما سجلت محافظة دمشق (3)، والقنيطرة (19)، والسويداء (22). وحسب الشكل 3، تم توثيق معظم المعارك بين كانون الثاني/ يناير وآذار/ مارس 2020، بينما سُجّلت أدنى الأرقام بين آذار/ مارس ويوليو/ تموز 2020.

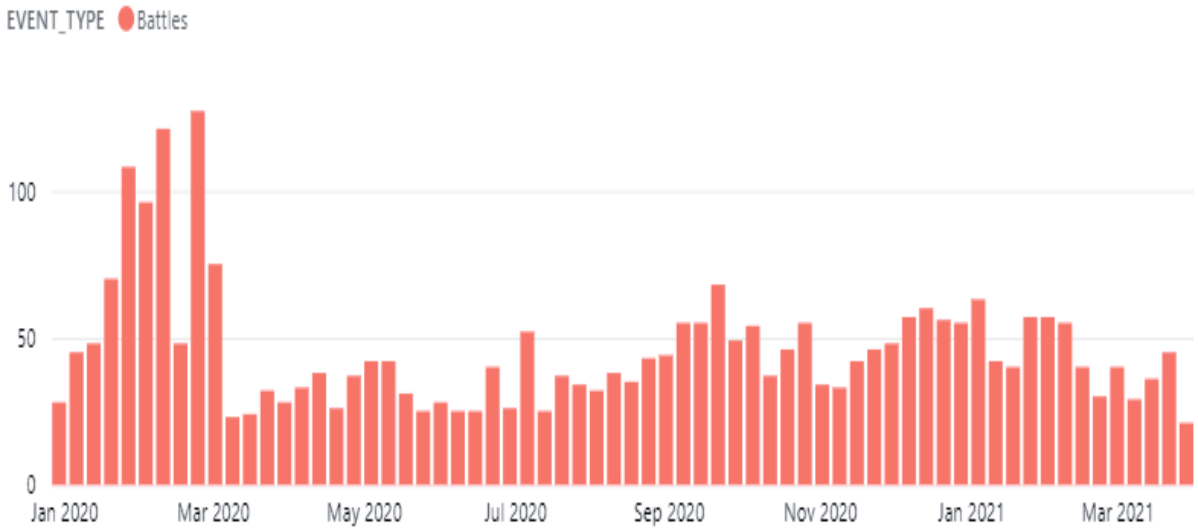

الشكل (3): تطور أحداث «المعارك» بين 1 كانون الثاني/ يناير 2020 و31 آذار/ مارس 2021 بناءً على بيانات ACLED

الانفجارات/ عنف عن بعد

الانفجارات/ أعمال العنف عن بعد، التي تشمل الأجهزة المتفجرة ونيران المدفعية والغارات الجوية، وهي الفئة التي تضم أكبر عدد من الحوادث الفردية حتى الآن، حيث سجل مشروع مواقع الصراع المسلح وبيانات الأحداث (7653) حادثة بين 1 كانون الثاني/ يناير 2020 و31 آذار/ مارس 2021. سُجّل أكبر عدد من الانفجارات/ أعمال عنف عن بعد في إدلب (3213)، تليها حلب (1556)، وحماة (736). لم يُسجل أي انفجار/ عنف عن بعد في محافظة طرطوس، بينما كانت المحافظات الأخرى ذات العدد المنخفض للانفجارات/ العنف عن بعد، وهي السويداء (6) ودمشق (13) والقنيطرة (35).

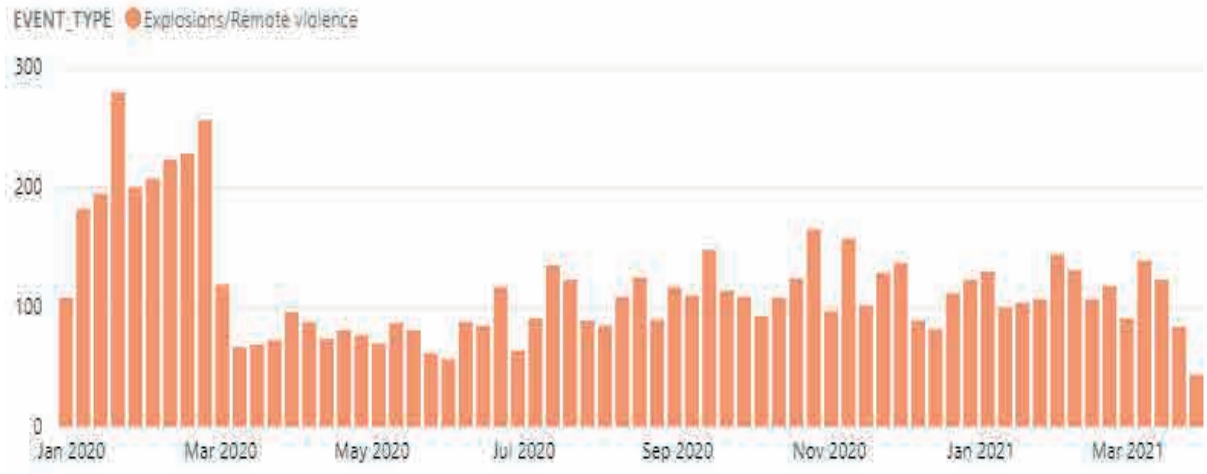

الشكل (4)

وفقًا للشكل 4، كانت الأرقام مرتفعة بشكل خاص بين كانون الثاني/ يناير وآذار/ مارس 2020، بينما سُجّلت أدنى الأرقام بين آذار/ مارس وتموز/ يوليو 2020.

العنف ضد المدنيين

ثالث أكبر فئة من الحوادث هي العنف ضد المدنيين، حيث سجّل مركز مكافحة الجرائم ضد المدنيين (1876) حادثة بين 1 كانون الثاني/ يناير 2020 و31 آذار/ مارس 2021، بمتوسط 124 حادثة/ شهريًا. وسُجِلت معظم الحوادث خلال العام في محافظات دير الزور(434)، والحسكة (376)، وحلب (248)، ودرعا (233). وسُجّل أقل عدد من الحوادث في محافظتي طرطوس واللاذقية (1 لكل منهما) والقنيطرة (2).

وفقًا للشكل (5)، سُجّل أكبر عدد من حوادث العنف ضد المدنيين في نهاية أيلول/ سبتمبر 2020، ثم مرة أخرى بين نهاية كانون الأول/ ديسمبر 2020 وآذار/ مارس 2021. وسُجّل أقل عدد من الحوادث بين كانون الثاني/ يناير وآذار/ مارس 2020.

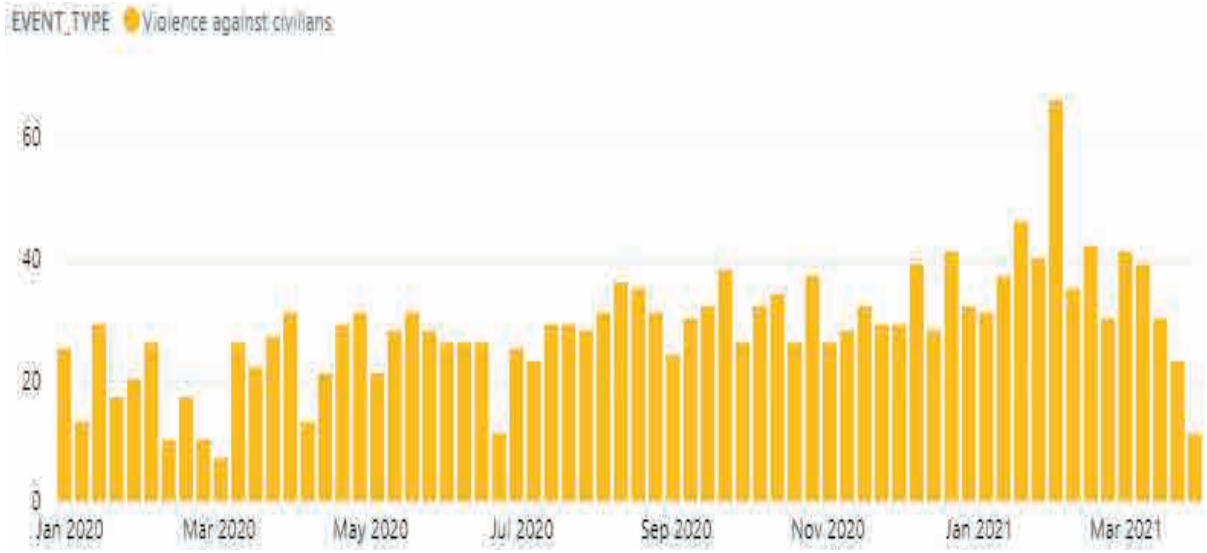

الشكل (5)

احتجاجات وأعمال شغب

وفقًا لبيانات مشروع مواقع الصراع المسلح وبيانات الأحداث، بين 1 كانون الثاني/ يناير 2020 و31 آذار/ مارس 2021، كان هناك 563 احتجاجًا و64 عمل شغب. ووقعت معظم الاحتجاجات في محافظات إدلب (137)، ودير الزور (106)، والحسكة (95). وسُجّل أكبر عدد من أعمال الشغب في محافظتي دير الزور (17)، تليها الحسكة (14)، ودرعا (12). وفقًا للشكل 6، سُجّلت معظم الاحتجاجات وأعمال الشغب في حزيران/ يونيو وتموز/ يوليو 2020 وتشرين الثاني/ نوفمبر 2020 وآذار/ مارس 2021.

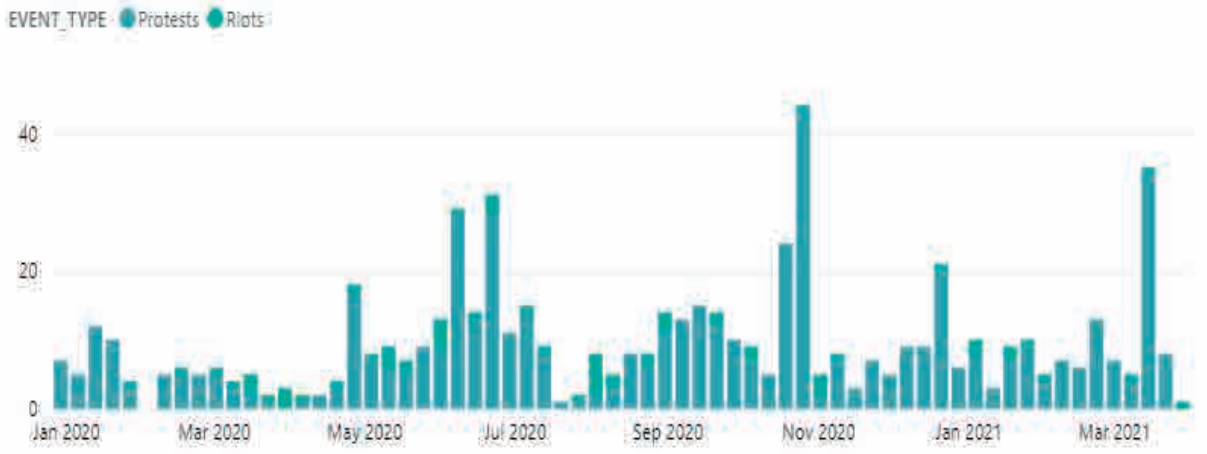

الشكل (6)

يقدم الشكل 7 أدناه خريطة ساخنة للمناطق الأكثر تضررًا في سورية من الاحتجاجات وأعمال الشغب خلال الفترة المرجعية لهذا التقرير.

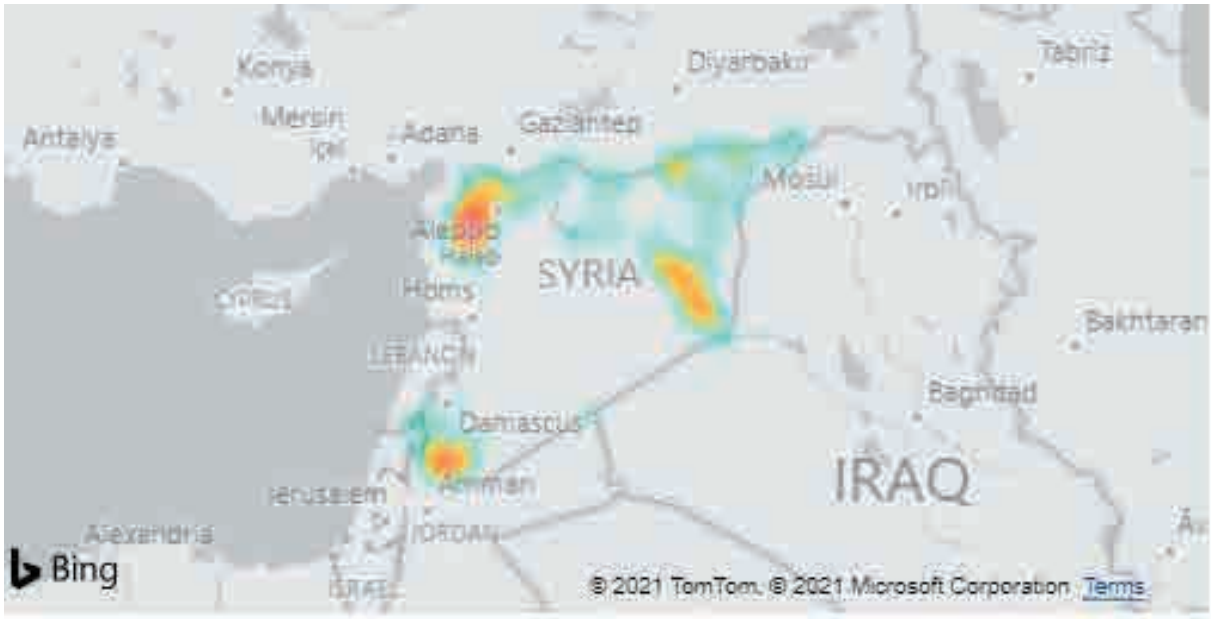

الشكل (7)

3. القتلى المدنيون

تخلّت كثير من مجموعات المراقبة الدولية عن تقديم تقديرات مفصلة لعدد القتلى بسبب تعقد الوضع وعدم القدرة على الوصول إلى المعلومات المباشرة. لم يعد من الممكن الوصول إلى أرقام دقيقة. التقدير النهائي لعام 2016، الذي استند جزئيًا إلى إحصاءات الأمم المتحدة الخاصة لعام 2014، ذكر (400,000) قتيل. في تموز/ يوليو 2019، ذكرت ميشيل باشليت، مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن "مئات الآلاف من الأطفال والنساء والرجال قُتلوا في سورية منذ 2011 [...] لدرجة أنه لم يعد من الممكن إعطاء تقدير موثوق". حاليًا، يشير معظم الخبراء الدوليين إلى أن عدد القتلى في سورية منذ اندلاع الحرب في عام 2011 حتى الوقت الحاضر يبلغ حوالي (500,000) أو أكثر، لكنهم يشيرون إلى أن هذه تقديرات تقريبية جدًا.

هناك كثير من المنظمات السورية التي ما تزال تحاول العدّ. ومع ذلك، تختلف الأرقام بين المنظمات. هذا مرتبط بحقيقة أن هذه المنظمات لديها أساليب مختلفة، ووجود على الأرض، وإمكانية الوصول إلى المعلومات.

في عام **2020**، سجّلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان (1734) قتيلًا مدنيًا، بانخفاض 48 في المئة عن عام 2019، وسجل مركز توثيق الانتهاكات في سورية (1906) قتيلًا مدنيًا في عام 2020، بانخفاض قدره 32 في المئة مقارنة بعام 2019. سجّلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان (1750) حالة وفاة بين المدنيين في عام 2020، على الرغم من أنها لا تقدم معلومات عن منهجيتها في البحث.

وثّقت المفوضية السامية لحقوق الإنسان (2059) ضحيةً مدنية موثقة في عام 2020 (1035 حالة وفاة و1059 جريحًا)، بانخفاض 15 في المئة عن 2019. أكثر من نصف الإصابات التي سجلتها المفوضية السامية لحقوق الإنسان في عام 2020 كانت من الأطفال، في حين كان 25 في المئة ضحايا ذخائر غير منفجرة. في الفترة ما بين 1 كانون الأول/ ديسمبر 2019 و31 آذار/ مارس 2021، سجّلت المفوضية السامية لحقوق الإنسان 32028 إصابة مدنية (1372 حالة وفاة و1656 جريحًا).

في الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2021، سجّل مركز توثيق الانتهاكات في سوريا والشبكة السورية لحقوق الإنسان 404 و428 حالة وفاة مدنية على التوالي (انظر الشكل 9).

الشهر	الأمم المتحدة (أوتشا)	الشبكة السورية لحقوق الإنسان 2020	مركز توثيق المعلومات 2020	اللجنة السورية لحقوق الإنسان 2020	الشبكة السورية لحقوق الإنسان 2020	مركز توثيق المعلومات 2021	اللجنة السورية لحقوق الإنسان 2021
ك 2		286	320	320	113	126	107
شباط		276	339	277	138	125	146
آذار		145	178	161	177	153	135
نيسان		78	150	110			
أيار		125	121	90			
حزيران		96	94	174			
تموز		107	130	110			
آب		122	132	115			
أيلول		102	96	81			
ت1		126	141	141			
ت2		172	131	94			
ك 1		99	74	77			
الإجمالي	**1035**	**1734**	**1906**	**1750**	**428**	**404**	**388**

الشكل (8): الوفيات في صفوف المدنيين في عام 2020 والأشهر الثلاثة الأولى من عام 2021. التقسيم الشهري بناءً على بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان، واللجنة السورية لحقوق الإنسان (لعام 2020 فقط) وبيانات مركز توثيق الانتهاكات في سورية.

يقدم مركز توثيق الانتهاكات في سورية والشبكة السورية لحقوق الإنسان أيضًا توزيعًا شهريًا للقتلى المدنيين بحسب المحافظة التي وقعت فيها الحوادث (انظر الشكل 9). وسجّل المصدران معظم الخسائر في صفوف المدنيين عام 2020 في محافظات إدلب، وحلب، ودير الزور، ودرعا. حوالي 54 في المئة من مجموع الضحايا المدنيين الموثقين من قبل الشبكة السورية لحقوق الإنسان، و47 في المئة من أولئك الذين وثّقهم مركز توثيق الانتهاكات في سورية في عام 2020 سُجّلوا في المحافظات التي احتفظت فيها الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة السورية ببعض السيطرة على الأراضي: إدلب، وحلب، وحماة، واللاذقية. بالنسبة إلى كل من الشبكة السورية لحقوق الإنسان ومركز توثيق الانتهاكات في سورية، سُجّل أقل عدد من القتلى المدنيين في عام 2020 في محافظات طرطوس واللاذقية والقنيطرة.

الاختلافات بين البيانات التي قدمتها الشبكة السورية لحقوق الإنسان ومركز توثيق الانتهاكات في سورية واضحة للعيان في بعض المحافظات: تحتل محافظة إدلب المرتبة الأولى، من حيث عدد القتلى المدنيين في تقارير الشبكة السورية لحقوق الإنسان، بينما كان أعلى عدد للقتلى المدنيين سجّله مركز توثيق الانتهاكات في سورية عام 2020 في محافظة حلب، ثم إدلب. تبرز اختلافات كبيرة في عدد القتلى المدنيين المبلغ عنها بشكل خاص في حالة محافظتي دمشق والسويداء، حيث أبلغ مركز توثيق الانتهاكات في سورية عن عدد أكبر من الوفيات بين المدنيين (100 لدمشق و58 في السويداء) مقارنة بتلك التي أبلغت عنها الشبكة السورية لحقوق الإنسان (8 لدمشق و8 للسويداء). ترتبط الاختلافات في الأرقام بشكل أساسي بالاختلافات في منهجية كل منظمة فيما يتعلق بجمع البيانات، وسبب الوفاة المتضمن في التحليل، فضلًا عن الوجود المتنوع والوصول إلى المعلومات في أجزاء مختلفة من البلاد.

4. الوضع الإنساني

تشير التقديرات إلى أن عدد سكان سورية يتراوح بين (20,3 و22,1) مليون نسمة. وقد قدّر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (UNOCHA) أنه ابتداءً من كانون الثاني/ يناير 2021، كان هناك (13,4) مليون شخص بحاجة إلى المساعدة الإنسانية والحماية في سورية، و6 ملايين لديهم احتياجات ماسة (زيادة بنسبة 20 في المئة عن عام 2020). يعيش غالبية الأشخاص المحتاجين، بحسب تقييم مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (UNOCHA)، في حلب (حوالي 2,7 مليون)، وإدلب (حوالي 2,2 مليون)، وريف دمشق (حوالي 2 مليون)، ودمشق (حوالي 1,1 مليون).

أسهمت مجموعة من العوامل، ومن ذلك الأزمة المالية في لبنان المجاور، والعقوبات الاقتصادية الدولية، وجائحة (كوفيد 19-)، في تدهور كبير في الظروف الاجتماعية والاقتصادية في سورية خلال الفترة المرجعية. وأسهم الوضع الاقتصادي في التدهور السريع للأوضاع الإنسانية في سورية. وتشير التقديرات إلى أن حوالي (12,4) مليون سوري يعانون من انعدام الأمن الغذائي في بداية عام 2021، بزيادة من (9,4) مليون أُبلغ عنها في منتصف عام 2020. تشير التقديرات إلى أن حوالي مليوني شخص يعيشون في فقر مدقع.

ابتداءً من 16 آذار/ مارس 2021، أُبلغ عن (16,656) حالة (كوفيد 19-) في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة السورية، وسُجّل معظمها في دمشق واللاذقية وحلب. في المناطق الخارجة عن سيطرة الحكومة السورية، أُبلغ عن (8,743) حالة إضافية من حالات (كوفيد 19-) في شمال شرق سورية، و(21,072) حالة في شمال غرب سورية. أبلغت وزارة الصحة السورية عن (1,110) حالة وفاة منذ بداية الجائحة في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة السورية. وقدر مكتب الأمم المتحدة للأوتشا أن 58 في المئة فقط من المشافي، و53

في المئة من مراكز الرعاية الصحية الأولية في سورية تعمل بكامل طاقتها.

ابتداءً من تموز/ يوليو 2020، ظلّ المعبر الحدودي الدولي لوحده -باب الهوى- صالحًا للعبور لمدة 12 شهرًا لإيصال المساعدات الإنسانية من المعابر الأربعة التي أنشأها قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2165 (2014). جاء هذا القرار في كانون الثاني/ يناير 2020، بعد أن قام مجلس الأمن الدولي بإطالة أمد تسليم المساعدات الإنسانية عبر الحدود من الأمم المتحدة لمدة ستة أشهر من خلال اثنين من أربعة معابر حدودية -معبرا باب السلامة وباب الهوى، بين تركيا وشمال غرب سورية.

تعهد المانحون بتقديم (5,3) مليار يورو لجهود الإغاثة الإنسانية لسورية خلال عامي 2021 - 2022 في مؤتمر بروكسل الخامس، وهو انخفاض في التزامات العام الماضي، ويشكل حوالي نصف الأموال المطلوبة فقط.

5. النزوح والعودة

تقدر المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن الصراع دفع حوالي (5,6) مليون لاجئ سوري إلى خارج البلاد بحلول نيسان/ أبريل 2021. وذكر المجلس النرويجي للاجئين (NRC)، في تقرير آذار/ مارس 2021، أن هناك ما يقدر بنحو (6,5) مليون نازح داخليًا في سورية، 70 في المئة منهم نزحوا منذ أكثر من خمسة أعوام.

في عام **2020**، سجل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (UNOCHA) ما مجموعه (1,822,000) حركة نزوح في جميع أنحاء سورية، منها 73 في المئة كانت تحركات داخل المحافظة نفسها. حدثت معظم تحركات النازحين داخليًا، في محافظات **إدلب** (1,070,000) حركة نزوح من المحافظة أو داخلها، (1,030,000) حركة نزوح داخلية إلى المحافظة أو ضمن مناطقها و(821,000) حركة نزوح داخل المحافظة؛ **حلب** (690,000) حركة نزوح من المحافظة أو داخلها، و(726,000) حركة نازحة إلى المحافظة أو داخلها، و(475,000) حركة نزوح داخل المحافظة؛ **الحسكة** (11,000) حركة نزوح من المحافظة أو داخلها، (15,000) حركة نزوح إلى المحافظة أو ضمنها، و(9,000) حركة نزوح داخل المحافظة؛ و**دير الزور** (11,000) حركة نزوح من المحافظة أو داخلها، و(15,000) حركة نزوح إلى المحافظة أو داخلها، و(10,000) حركة نزوح داخل المحافظة. تم تسجيل أقل عدد من تحركات النازحين في محافظات **السويداء** (1,000) حركة نزوح من المحافظة أو داخلها، منها (998) حركة نزوح داخل المحافظة؛ **ريف دمشق** (3,000) حركة نزوح من المحافظة أو داخلها، منها (323) حركة نزوح داخل المحافظة؛ و**درعا** (1,000) حركة نزوح داخل المحافظة.

يقدّم مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (UNOCHA) تفصيلًا كاملًا لإجمالي تحركات النازحين داخليًا، حسب المحافظة لعام 2020 (انظر الشكل 10):

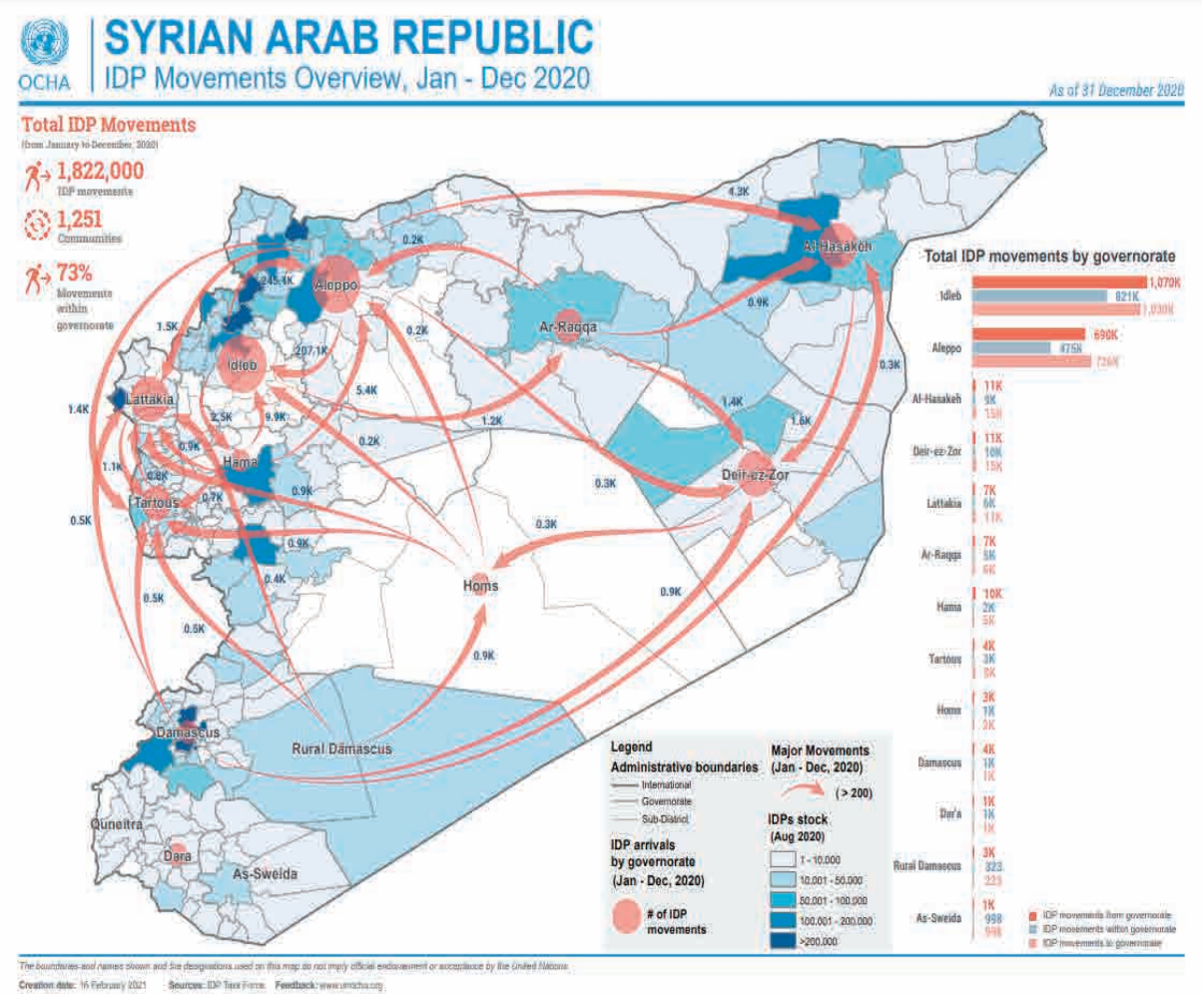

في شباط/ فبراير 2020، قُدّر أن هناك حوالي 900 ألف شخص، غالبيتهم من النساء والأطفال، وفي التاريخ نفسه، قدرت (يونيسف) أن أكثر من (500,000) طفل قد نزحوا بسبب الصراع في شمال غرب سورية منذ 1 كانون الأول/ ديسمبر 2019. ورد أن عشرات الآلاف من الأطفال وعائلاتهم يعيشون في خيام وفي الهواء الطلق. وصفت اللجنة الدولية للصليب الأحمر الوضع في إدلب بأنه الموجة "الأسوأ" من النزوح التي شهدناها خلال الصراع السوري. في خضم ظروف الشتاء القاسية في إدلب، نرى أشخاصًا محاصرين ومعزولين وتنفد سبلهم للتكيف. ومنذ آذار/ مارس 2020، انخفض عدد تحركات النازحين بشكل كبير.

بالنسبة للفترة التي تلت وقف إطلاق النار الذي أعقب هجوم إدلب (آذار/ مارس إلى كانون الأول/ ديسمبر 2020)، سُجّل أكثر من 600 ألف حالة نزوح في محافظتي إدلب وحلب وحدهما. علاوة على ذلك، كان 65 في المئة من النازحين في عام 2020 بسبب مخاوف أمنية، بينما زعم حوالي 20 في المئة أنه لأسباب اقتصادية. قيّم المجلس النرويجي للاجئين أن "وقف إطلاق النار صامد إلى حدّ بعيد طوال معظم عام 2020، لكن انعدام الأمن المحلي والقتال بين الجماعات وأطراف الصراع ما يزال سببًا لبعض حالات النزوح».

في كانون الثاني/ يناير وشباط/ فبراير 2021، سُجّل حوالي (63,000) حركة نزوح في جميع أنحاء سورية، معظمها في شمال غرب سورية، ولا سيّما في محافظتي إدلب وحلب. سُجّلت معظم تحركات النازحين داخليًا في هذا الإطار الزمني داخل المحافظات المعنية. وفي آذار/ مارس 2021، جرت حوالي 40 ألف حركة نزوح، 94

في المئة منها داخل محافظتي إدلب وحلب.

ابتداءً من آذار/ مارس 2021، كان هناك حوالي (2,7) مليون نازح في شمال غرب سورية، منهم (1,6) مليون يعيشون في 1379 مخيمًا/ موقعًا للنازحين».

في ما يتعلق بالعودة التلقائية للنازحين داخليًا في عام **2020**، سجّل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (448,000) حالة عودة تلقائية، 75 في المئة منها كانت عودات داخل المحافظة. سُجّل أكبر عدد من حركات عودة النازحين داخليًا في محافظات **إدلب** (207,000) عودة من المحافظة أو داخلها، و(235,000) عودة إلى المحافظة أو داخلها، و(178,000) عودة داخل المحافظة، و**حلب** (145,000) عودة من المحافظة أو داخلها، (128,000) عودة إلى المحافظة أو داخلها، و(101,000) عودة داخل المحافظة، و**حماة** (21,000) عودة من المحافظة أو داخلها، (15,000) عودة إلى المحافظة أو داخلها، و(12,000) عودة للنازحين داخل المحافظة. سُجّل أقل عدد من عودة النازحين داخليًا في **السويداء** (833) حركة عودة من أو داخل المحافظة، 50 منها كانت داخل المحافظة، و**القنيطرة** (1000) حركة عودة من المحافظة أو داخلها، وطرطوس (1000) حركة عودة من المحافظة أو داخلها.

يقدم مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (UNOCHA) تفصيلًا كاملًا لإجمالي حركات العودة التلقائية للنازحين داخليًا بحسب المحافظة لعام 2019 (انظر الشكل 11):

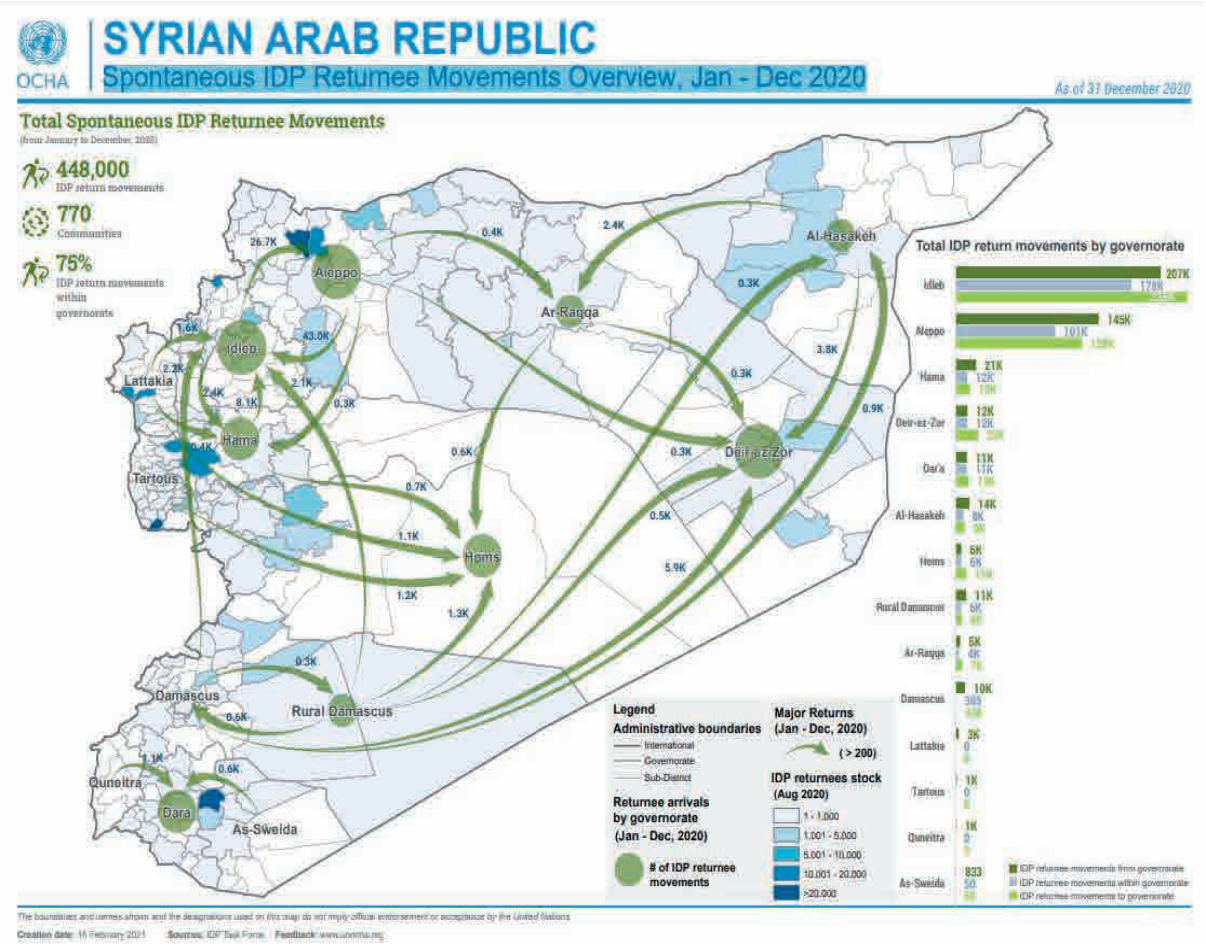

الشكل (11)

حوالي 50 في المئة من إجمالي حركات عودة النازحين المسجلة في عام 2020 حدثت بين آذار/ مارس وأيار/ مايو. ومن بين تلك العودات، حدثت 94 في المئة في محافظتي إدلب وحلب، ما يشير إلى أن وقف إطلاق النار، في آذار/ مارس 2020، كان عاملًا مهمًا يؤثر في حركات العودة. في تحليل يتعلق بالنصف الأول من عام 2020، قدّر مركز رصد النزوح الداخلي (IDMC) أن أكثر من (200,000) شخص نزحوا بسبب هجوم الحكومة السورية في شمال غرب سورية، عادوا بين آذار/ مارس وتموز/ يوليو 2020. إن أضرار البنية التحتية في كثير من مناطق العودة جعلتها غير صالحة للسكن بحسب تقدير مركز رصد النزوح الداخلي.

في شهري كانون الثاني/ يناير وشباط/ فبراير 2021، سُجّل حوالي (23,000) حركة عودة إلى عموم سورية، معظمها في شمال غرب سورية، ولا سيّما في محافظات إدلب وحلب وحماة. جرت معظم حركات العودة في هذا الإطار الزمني داخل المحافظة، في آذار/ مارس 2021 حدثت حوالي (23,000) حركة عودة للنازحين داخليًا، 35 في المئة منها حدثت في محافظتي إدلب وحلب. سجلت محافظة القنيطرة أكبر عدد من العائدين في آذار/ مارس 2021، (8,200) عودة تلقائية.

مركز حرمون للدراسات المعاصرة

هو مؤسّسة بحثية مستقلة، لا تستهدف الربح، تُعنى بإنتاج الدراسات والبحوث السياسية والمجتمعية والفكرية المتعلقة بالشأن السوري خاصة، والصراع الدائر في سورية وسيناريوهات تطوره، وتهتم بتعزيز أداء المجتمع المدني، ونشر الوعي الديمقراطي. كما تهتم أيضًا بالقضايا العربية، والصراعات المتعلقة بها، وبالعلاقات العربية الإقليمية والدولية.

يُنفذ المركز مشاريع ونشاطات، ويُطلق مبادرات من أجل بناء مستقبل سورية، على أسس وقيم الديمقراطية والحرية والمساواة وحقوق الإنسان وقيم المواطنة المتساوية، ويسعى لأن يكون ميدانًا للحوار البنّاء، وساحة لتلاقي الأفكار.

- أبحاث سياسية
- أبحاث اجتماعية
- أبحاث اقتصادية
- ترجمات
- أبحاث قانونية

www.harmoon.org

مركز حرمون للدراسات المعاصرة
Harmoon Center for Contemporary Studies
Harmoon Araştırmalar Merkezi
Doha, Qatar Tel. (+974) 44 885 996 PO.Box 22663
Istanbul, Turkey Tel. +90 (212) 813 32 17 PO.Box 34055
Tel. +90 (212) 524 04 05